الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ
رقم:.....

التمثيل الدبلوماسي الأوربي في الجزائر خلال الفترة العثمانية (1564–1830م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ
تخصص: تاريخ الجزائر الحديث 1519–1830م

إعداد الطالبة:
– رقية خريفي

إشراف الأستاذ:
–عمر بوضربة

لجنة المناقشة		
الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
– عبد الله مقلاتي	جامعة محمد بوضياف – المسيلة	رئيسا
– عمر بوضربة	جامعة محمد بوضياف – المسيلة	مشرفا ومقررا
– عبد المالك بن سديرة	جامعة محمد بوضياف – المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 1439–1440هـ/ 2018–2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

أشكر الله و أحمده الذي وفقني لإتمام هذه الدراسة و لم نكن لنصل لهذا لولا فضل الله علينا.

بكل كلمات الشكر و الإمتنان، أقدم تحياتي الخالصة إلى الأستاذ المشرف **"عمر بوضربة"** على المساعدة الكبيرة التي قدمها لنا و النصائح و التوجيهات العلمية و المنهجية، و نسأل الله أن يجزيه عنا خيرا.

كما نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة قسم التاريخ على مجهوداتهم بارك الله فيهم، كما أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد.

قائمة المختصرات باللغة العربية

الرمز	الدلالة
تر	ترجمة
تح	تحقيق
ج	جزء
د.ت	دون تاريخ
د.ط	دون طبعة
ص	صفحة
مج	المجلد
ع	العدد
تق	تقديم

مقدمة

يعتبر موضوع التمثيل الدبلوماسي الأوربي في الجزائر من المواضيع الهامة التي تحظى بالاهتمام من طرف الدارسين خاصة في التاريخ الحديث و المعاصر، و تعد الجزائر من الدول التي ارتبطت منذ القدم بعلاقات دولية متنوعة مع محيطها الإقليمي و الدولي بحكم موقعها، و شهدت هذه العلاقات ازدهارا أكثر في العهد العثماني، و ما ميزها هو وجود ممثلين دبلوماسيين أوربيين في مدينة الجزائر لتمثيل بلدانهم، حيث أصبحت دول أوربا لا تستطيع الاستغناء عن خدمات ممثليها حرصا على ضمان سيرورة مصالحها.

تناولنا موضوع التمثيل الدبلوماسي الأوربي في الجزائر العثمانية من 1564 إلى 1830م، أي منذ تعيين أول ممثل دبلوماسي أوربي في الجزائر القنصل برطول Barthol إلى غاية احتلال الجزائر.

و تعود دوافع اختيارنا للموضوع إلى مجموعة من الأسباب تراوحت بين الدوافع العلمية و الدوافع الذاتية، أما العلمية فتتمثل في محاولة إلقاء الضوء على العلاقات الدبلوماسية للجزائر في الفترة العثمانية و التعرف على مظاهر التمثيل الدبلوماسي الأوربي في الجزائر.

و أما الدوافع الذاتية فتتمثل في الرغبة الشخصية في دراسة تاريخ الجزائر في الفترة العثمانية، و قد حاولنا من خلال بحثنا هذا معالجة الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هي أشكال التمثيل الدبلوماسي الأوربي بالجزائر العثمانية في الفترة 1564 إلى 1830م؟ و ما هي المهام التي أدّاها؟

و تفرعت عن الإشكالية تساؤلات فرعية:

- ✓ ما المقصود بالتمثيل الدبلوماسي؟
- ✓ من هم عناصر البعثة الدبلوماسية الأوربية في الجزائر من 1564 إلى 1830م؟
- ✓ ما هي المهام التي أوكلت للدبلوماسيين الأوربيين في تلك الفترة؟

و مما يلاحظ بخصوص موضوع بحثنا أن الدراسات بشأنه قليلة، و من هذه الدراسات نذكر الدراسة التي قدمتها بليل رحمونة، القناصل و القنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564 إلى 1830م، و الدراسة التي قدمتها درعي فاطمة، القناصل و القنصليات الأجنبية في الجزائر خلال العهد العثماني على ضوء المصادر الغربية، و من الدراسات نذكر مقال درعي فاطمة أعضاء البعثات الدبلوماسية الأوربية في الجزائر خلال العهد العثماني و حصانته، و مقال التمثيل الدبلوماسي في الجزائر خلال العهد العثماني في ضوء الفرمانات العثمانية لعبد القادر صحراوي و جميل عائشة.

و لدراسة هذا الموضوع إعتمدنا على خطة إحتوت على مقدمة و فصل تمهيدي و ثلاثة فصول و خاتمة و كانت كالآتي:

-الفصل التمهيدي: تطرقنا فيه إلى تعريف الدبلوماسية و التمثيل الدبلوماسي، كما تناولنا فيه أعضاء البعثات الدبلوماسية و أهم الحقوق و المزايا التي كان يتمتع بها الدبلوماسيون في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني.

-ثم الفصل الأول: الموسوم بتعيين و إستقبال القناصل الأوربيين بالجزائر و يندرج ضمنه ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول تعيين القناصل، إخترنا نماذج من القناصل الفرنسيين و الإنجليز لوفرة المادة العلمية، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى البروتوكولات، و إشتمل المبحث الثالث على الهدايا القنصلية.

-و درسنا في الفصل الثاني المهام التي أوكلت للقناصل الأوربيين، و إحتوى هذا الفصل بدوره على ثلاثة مباحث، كان الأول بعنوان إفتداء الأسرى، أما المبحث الثاني تحدثنا فيه عن مهام القناصل في حماية المصالح التجارية لبلدانهم، و تناولنا في المبحث الثالث مهام الجوسسة التي قام بها القناصل.

-و الفصل الثالث درسنا فيه نماذج من البعثات الدبلوماسية الغربية في الجزائر و إشتمل على مبحثين، و يندرج المبحث الأول تحت عنوان نماذج من البعثات الفرنسية، أما المبحث الثاني فخصص للحديث عن المبعوثين الأمريكيين.

و لمعالجة هذا الموضوع إعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي لوصف الأحداث التاريخية الدبلوماسية بين الجزائر و الدول الأوربية، و المنهج التحليلي لتحليل المعطيات المتعلقة بالموضوع (إستخلاص مهام الجوسسة).

و إعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على بيبليوغرافيا متنوعة من المصادر و المراجع و من **أهم المصادر نذكر:**

-مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824م و الذي أفادنا في معرفة بعض الجوانب عن التمثيل الدبلوماسي مثل إستقبال القناصل.

-كاثكارت جيمس، مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب، إستفدنا منه في بحثنا هذا حيث يتوفر على معلومات هامة حول البعثات الدبلوماسية الأمريكية.

أما فيما يخص المراجع التي شكلت أساس بنائنا و من أبرزها:

-جمال قنان، العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830م و الذي تناول بعض الجوانب حول المبعوثين الدبلوماسيين الفرنسيين و العلاقات بين البلدين.

-جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830م و الذي افادنا في بعض المعاهدات المبرمة بين الجزائر و فرنسا التي وقعها المبعوثين الدبلوماسيين مثل معاهدة تورفيل 1684م.

-حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني و الذي أفادني في تعداد الأسرى في الجزائر خلال العهد العثماني.

-محمد زروال، العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791-1830م و الذي أفادنا في أهم الهدايا القنصلية التي كانت تقدمها الدول الأوربية لحكام الجزائر.

-يحيى بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية مع دول و ممالك أوربا 1500-1830م و الذي اعتمدنا عليه في أهم المعاهدات التي تم من خلالها إطلاق سراح الأسرى.

كما اعتمدنا على بعض الرسائل الجامعية من بينها:

-بليل رحمونة، القناصل و القنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية 1564-1830م و الذي أفادنا في حماية المصالح التجارية و إفتداء الأسرى.

-محمد بن سعيدان، العلاقات بين الجزائر و فرنسا 1569-1830م و الذي أفادنا في البعثات الدبلوماسية.

و من الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذا العمل نذكر:

-إفتقادنا للتجربة الكافية لمعالجة موضوع بحث علمي في هذا المستوى.

-صعوبة التحكم في المادة من حيث إستعابها و تحليلها و صياغتها.

-قلة المعلومات و تشابهها بخصوص العلاقات و التمثيل الدبلوماسي الأوربي في الجزائر.

-مشكلة اللغات و عدم إتقان اللغة الأجنبية و خاصة الفرنسية.

و لا يفوتني في الختام أن أعترف لمن لهم الفضل في إنجاز هذا البحث، فأتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل **بوضربة عمر** على كل الملاحظات الدقيقة و التوجيهات السديدة التي قدمها لي، فله مني فائق الإحترام و التقدير، كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء اللجنة المُناقشة على قراءة البحث و تقديمه، و إلى كل من قدم لي يد العون في إنجاز هذا البحث.

فصل تمهيدي

1. تعريف الدبلوماسية.
2. تعريف التمثيل الدبلوماسي.
3. عناصر البعثة الدبلوماسية الأوربية في الجزائر خلال العهد العثماني.
4. مزايا و حقوق البعثة الدبلوماسية الأوربية في الجزائر خلال العهد العثماني.

1. تعريف الدبلوماسية:

لمصطلح الدبلوماسية عدة مفاهيم و هذا ما نستشفه من خلال التعاريف التالية:

الدبلوماسية لفظة مشتقة من اليونانية " دبلوما" و معناها الوثيقة أو الشهادة الرسمية التي تطوى على نفسها، و تتضمن صفة المبعوث و المهمة الموفد بها، كما أطلقت على التصاريح التي يمنحها القاضي لبعض الأفراد[1].

كما تعني عملية التمثيل و التفاوض التي تجري بين الدول و التي تتناول علاقاتها، و معاملاتها، و مصالحها، و الدبلوماسية بمعناها العام هي مجموعة المفاهيم و القواعد و الإجراءات و المؤسسات و الأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول[2].

و الدبلوماسية في الحقيقة قديمة قدم الإنسان، إعتمدتها المجتمعات البشرية لتنظم علاقاتها فيما بينها، على أسس تكفل لها التعايش المنظم المستقر و التبادل المثمر[3].

و للدبلوماسية إستخدامات كثيرة حيث تستخدم كلمة دبلوماسية في الإستعمال الشائع بشكل غير دقيق، و ذلك للدلالة على معان شتى، فهي تستخدم تارة كمرادف للسياسة الخارجية و تارة تستخدم بمعنى التفاوض[4].

2. تعريف التمثيل الدبلوماسي:

التمثيل الدبلوماسي هو الإنتداب لإقامة علاقات سياسية بين بلدين و يعد من أهم مظاهر الدبلوماسية المعروفة قديما، غير أن التمثيل المعتمد و الغالب في ذلك الوقت هو التمثيل المؤقت أو ما يعرف بالبعثات الخاصة و التي تنتهي بإنتهاء مهمتها، أما التمثيل الدائم فهو الذي يقوم به القناصل و مهمتهم دائمة[5].

---

[1] سعيد أبو عباه، الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها، ط1، دار الشيماء للنشر و التوزيع، فلسطين، 2009م، ص11.

[2] سامية عثماني و أسماء ذهبية، التمثيل الدبلوماسي للدولة العثمانية خلال القرن 11هـ/17م الإيالات المغاربية أنموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدية، 2015-2016م، ص7.

[3] صالح بن قبي، الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس و اليوم و محاضرات أخرى، د.ط، د.د.ن، الجزائر، 2002م، ص8.

[4] هاني الرضا، الدبلوماسية تاريخها قوانينها و أصولها، ط1، دار المناهل، بيروت، لبنان، 1997م، ص9.

[5] سامية عثماني و أسماء ذهبية، المرجع السابق، ص08.

و كانت الجزائر من بين الدول التي إرتبطت قديما بعلاقات دبلوماسية متنوعة مع العديد من الدول الأوربية[1].

حيث أصبح التمثيل الدبلوماسي مظهرا من مظاهر السيادة الكاملة للدولة، و للدولة الحق في إيفاد و قبول المبعوثين الدبلوماسيين و القائم في الأساس على التراضي بين الدول[2].

و لقد أخذ التمثيل الدبلوماسي بعد ذلك ينتشر حتى شمل العديد من الدول، حيث ساهمت عدة عوامل أدت إلى بروز التمثيل الدبلوماسي، و يعد الفرنسيون هم السباقون في إدخال العديد من الأمور الخاصة بالعمل الدبلوماسي و تطويره[3].

والجدير بالذكر أن الإسلام عرف نظام التمثيل الدبلوماسي منذ البداية، فقد أوفد الرسول صلي الله علبه وسلم رسلا إلى رؤساء القبائل والملوك في الجزيرة العربية وخارجها ليدعوهم إلي الإسلام بالحكمة والموعظة الحسنة[4].

3. عناصر البعثة الدبلوماسية الأوربية في الجزائر العثمانية:

1. **القنصل:** هو موظف تعينه إحدى الدول للسهر على مصالحها، حيث كانت جل الدول الأوربية و أمريكا ترغب في تعيين قناصل يمثلون مصالحها لدى الجزائر[5].

و أول ممثل تم إعتماده كان قنصل فرنسا و هو أ.م بارتول A.m barthalle من مرسيليا سنة 1564م و لكن تدخل فرانسو دونوا بعد ذلك و هرقس داكس لدى السلطات قد ضمن تعيين موريس سورون Morice Sauron كأول قنصل فرنسي سنة 1578م[6]، و لم يتمكن الفرنسيون من تعيين و تثبيت قنصلهم في الجزائر إلا بعد أن حصلوا على موافقة إسطنبول و زودهم السلطان بفرمان و بهذه الوسيلة تمكن القنصل الفرنسي من ممارسة عمله

---

[1] عبد القادر صحراوي و جميل عائشة، "التمثيل الدبلوماسي في الجزائر خلال العهد العثماني في ضوء الفرمانات العثمانية"، مجلة الحوار المتوسطي، ع 15-16، جامعة سيدي بلعباس، 2017م، ص 496.

[2] سامية عثماني و أسماء ذهبية، المرجع السابق، ص10.

[3] سعيد أبو عباه، المرجع السابق، ص 46،47

[4] سامية عثماني و أسماء ذهبية، المرجع السابق، ص8.

[5] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري 1792-1830م، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1982م، ص37.

[6] وليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تع و تق: عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر،1996م، ص160.

بحرية تامة في الجزائر 1577م، وقبل هذا التاريخ لم يكن لأي حكومة تمثيل قنصلي في الجزائر[1].

و كانت فرنسا تبعث بمناسبة إرسال كل قنصل جديد هدايا ثمينة إلى الجزائر مع رسائل إعتماد القنصل حتى يحظى بالقبول[2].

كما عين جورج لوجي كأول قنصل سويدي في الجزائر سنة 1730م، و إستمر في وظيفته إلى غاية سنة 1736م[3]، كما عقدت الولايات المتحدة الأمريكية معاهدة مع الجزائر في 05 سبتمبر 1796م، تم بموجبها تعيين قنصل أمريكي و هو وليام شالر (1816-1824)[4].

2. نائب القنصل: حسب القرار الملكي الصادر بتاريخ 09 ديسمبر 1776م، المتحصل عليه من أرشيف الغرفة التجارية بمرسيليا، حسب ما جاء في البند 10 منه الذي يحدد إقامة نائب القنصل إلى جانب القنصل العام كما أن مسكنه و غذاؤه يكون إلى جانب القنصل و له الحق في حضور مختلف الإحتفالات العامة و القيام بجميع المهام إلى جانب القنصل[5] .

3. موثق القنصلية le chancelier: خلال الفترة الممتدة بين 1579-1830م كان دائما هناك موثق القنصلية و هو شخصية مهمة فهو الذي يمسك سجل الإجتماعات و تقارير النواب عند إنتهاء مدة عملهم، و أيضا القرارات التي يصدرها القنصل، و كان يتلقى تصاريح المراكب عند وصولها و سفرها، و يسجل جميع أنواع الأعمال و العقود التي يجريها التجار و يستقبل ودائعهم[6]، و ذلك لتسهيل مهام التجار و الحرص على المصالح

---

[1] عزيز سامح آلتر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 1989م، ص153.

[2] مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية و هيبتها العالمية، ج1، د.ط، دار البعث للطباعة و النشر، الجزائر، 1985م، ، ص78.

[3] سالمي عبد الهادي رجائي، العلاقات الجزائرية الإسكندنافية في الفترة العثمانية 1729-1792، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2014-2015م، ص85.

[4] أحميدة عميراوي، الجزائر في أدبيات الرحلة و الأسر خلال العهد العثماني مذكرات تيدنا أنموذجا، د.ط، دار الهدى، الجزائر، 2003م، ص25.

[5] فاطمة درعي، "أعضاء البعثات الدبلوماسية الأوربية خلال العهد العثماني و حصاناتهم"، مجلة الناصرية للدراسات الإجتماعية و التاريخية، مج9، ع1، جامعة معسكر، 2018م، ص444.

[6] فاطمة درعي، المرجع نفسه، ص447.

التجارية و في الكثير من المناسبات تولى كبار التجار بعض المناصب القنصلية، فكانوا بعضهم موثقين أمثال مايفر meifur حيث تم تعيينه في 21 مارس 1768م خلفا للأرميني armeny و رغم تنصيبه كموثق إلا أن هذا لم يمنعه من ممارسة نشاط تجاري، كما كلف فيما بعد بإدارة شؤون القنصلية الفرنسية في غياب القنصل من 1777 إلى 1782م بقرار من كاتب الدولة للبحرية الفرنسية[1].

و كان الموثق أيضا في نفس الوقت هو السكرتير و المكلف بالأرشيف و كاتب المحكمة و موثق الأمة، و كان يقوم أيضا بمهمة محضر الجلسة لتسجيل عقود الحالة المدنية، كما كان مكلف بالمحاسبة، و كان العديد من نواب القناصل يقومون بمهمة الموثق[2].

4. الترجمان le drogman: هو الوسيط بين الأوربيين و سكان البلاد، فجهل الأجانب للغة العربية و التركية كان يعيق الإحتكاك المباشر بينهما، فكان الترجمان هو قناة الإتصال في كل مفاوضات يقوم بها الأوربيون مع السلطات العثمانية أو في الزيارات الرسمية المتبادلة و في شتى المعاملات المختلفة و خاصة في النواحي القضائية، فقد نصت الإمتيازات على أنه إذا كان لأحد من الأهالي دعوى على تاجر فرنسي فإنه لا يجوز للقاضي البث في قضيته إذ لم يكن الترجمان حاضرا و إذا كان الترجمان مشغولا فإن القضية تؤجل حتى مجيئه[3].

كما تولى الترجمان أيضا مهمة ترجمة المذكرات التي ترسلها السفارات الأجنبية إلى اللغة العثمانية و العكس، حيث كان للترجمان دور كبير في العلاقات الدبلوماسية ويطلق عليه أيضا ديوان ترجمان أي بمعنى مترجم الديوان وكان له مركزا مرموقا في نظر أعضاء البعثات الدبلوماسية في العاصمة [4].

---

[1] بليل رحمونة، القناصل و القنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية 1564-1830م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، جامعة وهران، 2010-2011م، ص ص 31-36.

[2] فاطمة درعي، المرجع السابق، ص ص 447،448.

[3] فاطمة درعي، المرجع نفسه، ص449.

[4] سامية عثماني أسماء ذهبية، المرجع السابق، ص .449.

كما جاء أيضا في المعاهدة الجزائرية الأمريكية بين الداي حسين ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية بأنه بإمكان القنصل الأمريكي أن يعين أي شخص يفضله كترجمان[1].

5. رجل الدين le vicaire apostolique: إن تعيين النائب الرسولي كان من أجل مساعدة الأسرى المسيحيين في بلاد المغرب، و كانت الدول الأوربية ترسل إلى جانب القنصل رجل الدين من أجل الإشراف على الأمور الدينية، فمثلا رجل الدين الفرنسي كان يتناول طعامه في معظم الأحيان على مائدة القنصل و يقيم معه، و كان رجال الدين يحظون بإحترام كبير في أواسط الجزائريين بسبب إخلاصهم و عزة نفسهم[2].

و كان لرجال الدين دور في إفتداء الأسرى فالأب دان dan أحصى ثلاثة كنائس سنة 1643م، و في سنة 1689م كتب الأب جبانو تقريرا مفصلا أبدى فيه رضاه عن الإستقبال الذي حظي به في الجزائر[3].

و قد تأثر القديس فانسان دوبول saint vincent depaul بحالة الأسرى الأوربيون و لهذا شكل نخبة من المبعوثين لخدمة هؤلاء الأسرى، و عمل فانسان دوبول على إنشاء جمعية القساوسة و وضعها تحت إسم التنظيم اللازاري سنة 1633م، و كان مؤسس هذا التنظيم يرسل قساوسة لازاريين للإقامة في شمال إفريقيا إلى جانب القناصل[4].

6. الحرس: منحت الإمتيازات للقناصل حق إخيار إنكشارية لحراستهم فأصبح هناك عدد منهم يقومون بهذه المهمة، و كان القناصل لا يخرجون أبدا إلا وهم مصحوبون بهم و قد أظهر الإنكشارية إخلاصا كبيرا في عملهم[5]. و كانت ثكنات الإنكشارية في مدينة الجزائر توجد واحد منهم تسمى ثكنة القناصل[6].

---

[1] جيمس وبلسون سيتفان،الأسرى الأمريكان في الجزائر 1785-1797، تر: علي تابليت، د.ط، منشورات ثالة،الجزائر، 2007، ص ص 124،125.

[2] فاطمة درعي، المرجع السابق، ص452.

[3] بومدين دباب، "المهام السرية لمفتدي الأسرى المسيحيين بالجزائر خلال العهد العثماني"، مجلة الآفاق الفكرية، المجلد الرابع، ع8، مارس 2018، ص ص 26-130.

[4] حفيظة خشمون، مفتدي الأسرى و إلتزاماتهم الإجتماعية في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإجتماعي لدول المغرب العربي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007م، ص ص 42،43.

[5] فاطمة درعي، المرجع السابق، ص454.

[6] صالح عباد، الجزائر خلال العهد التركي 1514-1830، د.ط، دار هومه للنشر و التوزيع ، الجزائر، ص2012م، ص 317.

7. **الطبيب:** هو عضو من أعضاء البعثة الدبلوماسية و يتم إختيار هؤلاء الأطباء بعناية في إسبانيا قبل إرسالهم إلى الجزائر فبعد نهاية عقد الجراح أكسندر و سان ميلان في الجزائر 1763م طلب منه البقاء لسنتين إضافيتين، كما كان يجّلب هذا الطبيب إلى بيوت الملاك لمعالجة أسراهم[1].

و مهما قيل عن الطب التقليدي الجزائري و العربي عامة، فإن الأوربيين كانوا هم أيضا يستعملون الطرق التقليدية لمعالجة بعض الأمراض، رغم التطور النسبي الذي أحرزه الطب الحديث عندهم[2]، و لم يقتصر التطبيب على المسيحيين فقط بل فتحت أيضا أبوابها للأتراك و الحضر و المسلمين أيام الوباء و الطاعون[3].

8. **الخدم:** عندما يتم تعيين القناصل كانوا يجلبون معهم عدد من الخدم، كالطباخ و مساعديه و غيرهم[4].

4. مزايا و حقوق المبعوثين الدبلوماسيين:

تعتبر هذه الحصانة التي يتمتع بها القناصل تضمنها لهم المعاهدات و يتمتعون عادة بنفس الحقوق و الإمتيازات و الحصانة التي يعترف بها الباب العالي للوزراء المفوضين في القسطنطينية[5].

و من بين هاته الإمتيازات و أهمها من الناحية السياسية و التجارية هو حقهم في فرض وصايتهم و حمايتهم على الرعايا الأوربيين من غير الفرنسيين الموجودين في الأراضي العثمانية مع ما يقابل ذلك من رسوم و إتاوات يستخلصها القناصل من هؤلاء الرعايا[6].

---

[1] بلقاسم قباش، الأسرى الأوربيون في الجزائر خلال العهد العثماني (1671-1830م)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة مصطفى إسطنبولي،معسكر، 2015-2016م، ص 269.

[2] أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري و فعاليته في العهد العثماني، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2005م، ص407.

[3] بومدين دباب، المرجع السابق، ص ص 130،131.

[4] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص407.

[5] ويليام شالر، مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر 18116-1824م، تع و تق إسماعيل العربي، د.ط، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1982م، ص64.

[6] جمال قنان، قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، د.ط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، د.ت ،ص45.

و جاء في البند 12 من معاهدة السلم التي أبرمت بين الجزائر و فرنسا من طرف السيد كوكبيل في 07 جويلية 1646م أن شخصية القنصل ستحترم و يتمتع بنفس التشريفات و الإمتيازات و الحقوق التي يتمتع بها نظراؤه في موانئ السلطان كما يعترف به من طرف رعايا الأمم التي ليس لها قنصل و تدفع له الحقوق و خاصة رعايا القورنا و غيرهم[1].

و في معاهدة الصلح مع إسبانيا في 14 جوان 1786م حيث جاء في البند العاشر أن يقيم قنصل إسبانيا و يكون له نفس الإمتيازات التي يتمتع بها قنصل فرنسا وستكون له سلطة قضائية في الخلافات بين الإسبان دون أن يتدخل فيها قضاة مدينة الجزائر[2].

ومن بين حصانة القناصلة توفير الأمن للقنصل العام في مكان إقامته و أثناء تنقلاته والسماح له بممارسة معتقداته أنه الدينية بكل حرية، وفي حالة نشوب حرب بين الأمتين يقوم الداي بالسماح للقنصل ومواطنيه بمغادرة الإيالة دون التعرض لهم بسوء [3].

ويستطيع القنصل المعني بإستحضار قس أو غيره إلى منزله لأداء الصلوات والقيام بشعائر أخرى في الكنيسة الخاصة التي يستطيع بناؤها مثل القناصل الآخرين دون أن يمنعه أحد من ذلك [4].

كما جاء في البند الثاني عشر من معاهدة الصلح مع إسبانيا 1786م يسمح للقنصل بإختيار ترجمانه ووكيله التجاري وبزيارة السفن الاسبانية متى شاء، وله أن يرفع علما إسبانيا فوق زورقه أو على منزله [5].

جاء في المادة السابعة عشر من معاهدة الصلح الجزائرية الأمريكية بين الداي حسن باشا و الرئيس واشنطن بأن القنصل الأمريكي سيكون حرا في التنقل من غير خوف كما

---

[1] جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619-1830م)، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 2007م، ص 271.

[2] يحي بوعزيز،المراسلات الجزائرية الإسبانية في أرشيف التاريخ الوطني لمدريد 1780-1798، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993م، ص 41.

[3] شقرون الجيلالي، "إتفاقية السلام والصداقة الأمريكية الجزائرية الأولى 5سبتمبر 1795"،المجلة المغاربية،ع 2، جامعة الجيلالي إلياس، سيدي بلعباس، د.ت، ص 44.

[4] جمال قنان، معاهدات الجزائر ...،المرجع السابق، ص271.

[5] يحي بوعزيز، المرجع السابق،ص 41.

أنه لا يضايقه أحد في شخصه أو في سلعه أيضا و له الحرية في الذهاب في أي سفينة أو القيام بالتنزه خارج المدينة فإنه لا يعترضه أحد[1].

[1] جيمس ويلسون ستيفان، المرجع السابق، ص ص 124،125.

الفصل الأول: تعيين و إستقبال القناصل الأوربيين في الجزائر.

المبحث الأول:تعيين القناصل (الفرنسيين و الإنجليز أنموذجا).

المبحث الثاني: إستقبال القناصل و التحيات التي يؤدونها.

المبحث الثالث:الهدايا القنصلية.

الفصل الأول: تعيين و إستقبال القناصل الأوربيين في الجزائر.

المبحث الأول: تعيين القناصل(الفرنسيين والإنجليز أنموذجا)

سعت العديد من الدول الأوربية لتعيين قناصل لها بالجزائر، حيث أن طبيعة العلاقات بين هاته الدول و الجزائر هي التي أملت على قادتها إختيار و تعيين الدبلوماسيين الذين تراهم الأنسب لتمثيل بلادهم، و ذلك حسب المصالح بين البلدين فكانوا بمثابة أداة لمعرفة عقلية الحكام، و كانوا يحضون بالإستقبال الرسمي في إيالة الجزائر و يقدمون هدايا قنصلية إلى حكام الجزائر، و إختلفت نوعية الهدايا من بلد إلى آخر، و أضحت هذه الهدايا إحدى السبل التي لجأ إليها القناصل لخدمة مصالحهم و ساهمت في تسهيل المفاوضات، و كان مجرد تعيين قنصل ترسل معهم الهدايا إلى كل من الداي و وزرائه، الخزناجي، الآغا، بيت المالجي، الشاوش الرئيسيون، و كان تأخر الهدايا القنصلية يؤدي إلى سوء التفاهم بين الداي و القنصل.

عين عدد من القناصل بإيالة الجزائر من أجل الحصول على بعض التسهيلات و ضمان مصالحهم في الإيالة، و يكمن أخذ نموذج من القناصل الفرنسيين الذين تم تعيينهم بالإيالة[1]، و على رأسهم القنصل موريس سورون maurice sauron الذي عين في 1564م حيث أمر الملك الفرنسي بتعيينه فورا بالجزائر، لكن الجزائريين لم يسمحوا له بالدخول إلى المدينة، و ظل الأمر حتى سنة 1576م و بعد مفاوضات بين البلدين عين موريس سورون كاول قنصل فرنسي بالجزائر[2].

[1] الإيالة : جمعها إيالات و هي إدارة تطلق على الولاية الإدارية، يحكمها والي من طرف الدولة. ينظر: خير الدين التونسي، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، ط1، الدار التونسية للنشر، تونس، د.ت، ص331.

[2] عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص115.

و عمل هذا القنصل بالإهتمام بالعلاقات التجارية مع الجزائر، و غدا عمله و كأنه وكيل تجاري لمدينة مرسيليا[1]، و لدينا مثال آخر عن القناصل و هو القنصل فالير valiére الذي عين بالجزائر و أراد الحصول على رخصة من أجل تصدير كميات هائلة من الحبوب، و اللحوم المملحة (القديد) و الجلود و موارد أخرى مخصصة لتموين جنوب فرنسا و الجيش محبطا بذلك مناورات الإنجليز[2]، و عين القنصل كارسي أيضا بالإيالة و أراد إصلاح الوضع المتردي الذي آلت إليه التجارة[3] الفرنسية بشرق إيالة الجزائر، و اراد سحب كل المؤسسات التجارية من الشركة الإفريقية، و أراد معالجة بعض المشاكل العالقة بين البلدين منها أن الداي رفع من الضريبة التي كانت تدفعها هذه الشركة من 30000 فرنك إلى أكثر من 100000 فرنك، و إشتكت الشركة بأنها لا تستطيع تحمل الأعباء.

كما أن الشركة تواجه صعوبات في الحصول على المرجان الذي تقدمه إلى الداي[4] مرة في كل سنة كما هو متفق عليه و أرسل معه فونت ردي بارادي venture de paradis إلى الإيالة سنة 1788م لمساعدة كارسي للتفاوض مع الداي[5].

---

[1] فاطمة درعي، المرجع السابق، ص443.

[2] مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية و هيبتها العالمية قبل سنة 1830م، ج2، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2007م، ص 143.

[3] التجارة: محاولة الكسب و تنمية المالي بشراء السلع بالرخص و بيعها بالغلاء أيام كانت السلع من دقيق أو زرع أو حيوان أو قماش. ينظر: عبد الرحمان إبن خلدون، ديوان المبتدأ و الخبر في تاريخ العرب و البربر و من عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر،ج1، د.ط، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، 2001م، ص 494.

[4] الداي: كلمة تركية تعني الخال و لم تستخدم للدلالة على عمل وظيفي إلا في الجزائر و تونس، و كانت في بادئ الأمر لقبا شرفيا، ثم إستخدم لوظيفة عسكرية في الجيش الإنكشاري في الجزائر و تونس، و إستعملت بمعنى الحاكم أو الرئيس. ينظر: حنيفي هلايلي، أوراق في مدينة الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2008م، ص136.

[5] فريد بنور، الجواسيس الفرنسيون في الجزائر 1782-1830م، د.ط، دار الواحة للكتاب، الجزائر، د.ت، ص ص 82-103.

و أوفدت فرنسا أيضا القنصل ديبوا تانفيل dubais thainvill في 24 سبتمبر 1798م حيث عينته حكومة الإدارة قنصلا عاما بالجزائر[1]، خلفا للقنصل مولتيدو، و لكن ديبو تانفيل لم يلتحق بمنصبه بعد تعيينه مباشرة، إذ حدثت القطيعة بين البلدين و كان يتابع من مرسيليا تطورات الوفد الجزائري عن طريق التجار اليهود الجزائريين، كما أعلنت الإيالة بأنه سيستقبل بحفاوة في الجزائر إذا ما قرر الإلتحاق بمنصبه[2]، و بعد كل هذا وصل تانفيل إلى مرسى الجزائر في 27 أفريل 1811م، بعد صعوبات إعترضت طريقه بسبب الحصار الذي فرضه الإنجليز على الملاحة الفرنسية[3].

كتب نابليون رسالة إلى الداي مصطفى[4] و ذلك يوم 24 ماي 1800م طالبا منه الصلح و إنهاء الحرب بين البلدين، و كان ديبو تانفيل هو المكلف بإيصال هذه الرسالة إلى الداي مصطفى و منحت له كل الصلاحيات للتفاوض مع السلطات الجزائرية حول السلم و إعادة العلاقات بين البلدين و توطيد الوئام بين الجمهورية الفرنسية و الإيالة الجزائرية[5]. (ينظر الملحق رقم 1)

رفضت السلطات الجزائرية السماح له بالنزول إلا بشرطين: تقديم الهدايا القنصلية، و دفع الإيتاوات المستحقة على هولندا، و بعد مفاوضات سمح له بالنزول إلى المدينة، قدم القنصل الهدايا التي وزعت على حوالي مائة و ستين شخصا، و التي كلفت الخزينة الفرنسية ما يزيد عن مائتي ألف فرنك و هو مبلغ كبير لم يسبق لفرنسا أن قدمت هدايا قنصلية بمثل

[1] فريد بنور، نفس المرجع، ص148.

[2] جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا...، المرجع السابق، ص 193.

[3] جمال قنان، العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830، د.ط، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 2005م، ص213.

[4] الداي مصطفى: هو حفيد حسن باشا و هو رجلا صالحا، حليما كريما محبا للعلماء و الصلحاء رحيما بالفقراء و الأيتام، محبا للمجاهدين و الغزاة و كان شجاعا، تصدى للعديد من الحملات الفرنسية و الإنجليزية. ينظر:أحمد الشريف الزهار، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر ، تح: أحمد توفيق المدني،، د.ط، الشرطة الوطنية، للنشر و التوزيع، الجزائر، 1974م، ص71.

[5] فريد بنور، المرجع السابق، ص 149.

هذه القيمة[1]، عين هذا القنصل من أجل دوام الصداقة بين البلدين، و إستقبل بحفاوة من طرف الداي يوم 30 أفريل 1811م الذي إستفسره إن كان يحمل معه رسالة بونابرت، و رد القنصل أنه لا يريد أن يدخل الخلاف الذي بينهم[2].

وقعت المعاهدة بين البلدين وقعها عن الجزائر الداي مصطفى شعبان و عن الجمهورية الفرنسية ديبو تانفيل و نصت على مجموعة من البنود[3]، جاء في مادتها الأولى تعاد العلاقات السياسية و التجارية بين الدولتين على الحال الذي كانت عليه قبل قطعها[4]، و جاء في المادة السابعة أن يتمتع الفرنسيون بالحرية التامة في مملكة الجزائر فلا يمكن وضعهم عبيدا مهما كانت الظروف و الأحوال، و جاء في المادة السادسة عشر أن تتمتع الحكومة الفرنسية بالعمادة القنصلية على غيرها من الدول الأوربية الأخرى[5].

تناول الطرفان أيضا قضية ديون بكري و بوشناق[6]، و تعهد ديبو تانفيل بإسم حكومته حكومته على دفع كل هذه الديون و لكن في دفعات مختلفة، و يتم تحديد المبلغ بعد إنهاء حالة الحرب بين البلدين، و إتفق الطرفان أيضا على وقف للأعمال العدائية بين البلدين، و طلب القنصل بإلحاح إطلاق سراح 250 جندي المعتقلين بمدينة الجزائر[7]، و إتفق الجانبان على رد المراكب و السفن التي يستولي عليها أحد الطرفين بشحنتها، و ركابها، بدون فدية

---

[1] جمال قنان، العلاقات الجزائرية الفرنسية، المرجع السابق، ص 213.

[2] جمال قنان، المرجع نفسه، ص214.

[3] محمد زروال، العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791-1830، د.ط، دار دحلب، الجزائر،1993م، ص51.

[4] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ج2، ص175.

[5] محمد زروال، المرجع السابق، ص52.

[6] بكري و بوشناق: كان كوهين بكري يعرف بإسم مستعرب هو إبن زاهوت، أما نفتالي بوشناق فكان إسمه المستعرب بوجناح، و كان ابن زاهوت (بكري) صاحب تجارة في أوربا قبل أن يفتح عام 1770م مركزا في مدينة الجزائر، و كان هذا المركز متواضعا في البداية و لكنه إزدهر حين إنضم إلى ابن زاهوت شركاء يهود آخرون، أما بوجناح (بوشناق) كان أيضا أسرة لها تجارة في الخارج، و تحت حماية بعض الباشوات أصبح اليهوديان صاحبي نفوذ قوي و تأثير عميق في كل المجالات الحيوية في الدولة الجزائرية. ينظر: إسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997م، ص 253.

[7] فريد بنور، المرجع السابق، ص 151.

أو تعويض[1]، و إستوضح الداي مصطفى ديبو تانفيل على نوايا الحكومة الفرنسية إزاء مصر، فلم يجد مبررا، و عمل القنصل على إقناع الداي بأن حكومته لم تكن لها نية عدائية مع أي بلد مسلم[2].

و أكد القنصل من جهته أن السبب في إضطراب العلاقات بين البلدين يعود إلى العوائق الغربية التي وضعتها الإدارة السابقة على طريق التجارة، و ليس هناك اي سبب آخر، كما أراد القنصل وضع حد للنزاع مع دولة الجزائر[3]، و لقد عارضت إنجلترا من جهتها جهتها هذا الصلح، و أصدرت مرسوما تهدد فيه الجزائر بقطع علاقاتها معها، و لكن رغم كل هذا فقد اقام الداي مصطفى شعبان الصلح مع فرنسا في الثلاثين من أيلول سنة 1800م و قدمت فرنسا للداي مكافئة تمثلت في مليون فرنك فرنسي هدية و مكافأة لموقفه تجاه فرنسا[4].

بعد مؤتمر فيينا[5] مباشرة عينت الحكومخة الفرنسية القنصل دوفال[6] duval (1814-1815) (1814-1815) و أوكلت له مهمة دراسة ملف العلاقات بين الحكومة الفرنسية و إيالة الجزائر، و وضع القنصل مذكرات حول المسائل التي هي محل نزاع بين البلدين[7]، و جاء تعيين دوفال duval بإقتراح من الأمير دي بيفيفون رئيس المجلس الوطني الفرنسي، و تمثلت مهمة دوفال في تطمين الحكومة الجزائرية عن حسن نية فرنسا بخصوص تسوية

---

[1] جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا، المرجع السابق، ص 195.

[2] فريد بنور، المرجع السابق، ص151.

[3] جمال قنان، العلاقات الجزائرية الفرنسية، المرجع السابق، ص195.

[4] عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص576.

[5] مؤتمر فيينا: عقد في نهاية 1814م و هو المؤتمر الذي ضم جميع الدول المنحصرة في القارة الأوربية، عالج مسائل ذات طابع عام مثل مسألة تحريم الرق و التجارة. ينظر: ويليام شالر، المصدر السابق، ص145.

[6] دوفال duval : ولد دوفال سنة 1760م و هو ابن الأمين المترجم للسفارة الفرنسية بالقسطنطينية، تعلم العربية و التركية،إشتغل دوفال أولا كترجمان في العديد من القنصليات بالشرق ثن عين كقنصل. ينظر: عمار حميداني حقيقة غزو الجزائر، تر: لحسن زغدار، د.ط، دار ثالة، الجزائر، 2005م، ص ص 42،43.

[7] فاطمة درعي، "العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال الثورة الفرنسية 1789-1815م"، مجلة الحوار المتوسطي، ع 3-4، جامعة معسكر، د.ت، ص68.

نهائية لكل المشكلات المعلقة بين البلدين و خاصة منها قضية ديون اليهوديين إبن زاهوت و بوجناح[1].

و تجدر الإشارة إلى أن السبب في إختيار دوفال هو إقامته الطويلة في المشرق بصحبة والده الذي شغل منصب المترجم الأول بالسفارة الفرنسية في عاصمة الإمبراطورية العثمانية، و معرفته للغة و عادات أهل الشرق، و أوكلت له مهمة جل المشاكل و النزاعات العالقة بين البلدين[2].

كما كان القنصل دوفال محملا كغيره من القناصل بالهدايا فقدمها إلى الداي و حاشيته و أفراد عائلته، و تتمثل الهدايا في جواهر، ساعات، سلاح، أقمشة، قدرت قيمتها النقدية بحوالي 12954 فرنكا و 80 سنتيما، و في مقابل ذلك فإن الداي علي خوجة[3] أعاد إلى الحكومة الفرنسية إمتيازاتها التجارية في الشرق الجزائري و ذلك في 17 مارس 1817م، و كان الإنجليز قبل ذلك يتمتعون بهذه الإمتيازات منذ عام 1807م[4].

و جاء هذا كله إثر حملة اللورد إكسماوث الإنجليزي على الجزائر، و تساهلت الجزائر فخففت الضريبة السنوية المقررة على فرنسا[5]، من 300،000 فرنكا إلى 118،000فرنكا فقط، و بعدها شكلت الحكومة الفرنسية لجنة رباعية[6] لدراسة الديون الجزائرية التي ارتفعت إلى 24 مليون فرنك، و قع تخفيظها إلى 18 مليون فرنك ثم إلى

[1] محمد زروال، المرجع السابق، ص77.

[2] جمال قنان، العلاقات الجزائرية الفرنسية، المرجع السابق، ص 321.

[3]الداي علي خوجة: و هو من خوجات الترك، كان ملازما للسكوت، قضى على فتنة أراذل الجيش و أعاد الدولة الجزائرية لسالف قوتها و منعتها. ينظر: مذكرات أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص ص 127-139.

[4] محمد زروال، المرجع السابق، ص78.

[5] أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الإحتلال، ط3، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1982م، ص22.

[6]تتكون اللجنة الرباعية من هيلي دواسيل (duacil) و موني (moniet) و بسيير (biciere) و دومالارتيك (domalartic) لدراسة قضية الديون الجزائرية. ينظر: محمد زروال، المرجع السابق، ص ص 78،79.

13893843 فرنكا، و أخيرا خفظ الدين إلى أن إستقر على سبعة ملايين فقط تدفع قسطا، كل قسط يساوي 583،333،33 فرنكا تدفع كل خمسة أيام[1].

و تجدر الإشارة أن دوفال بذل كل جهده لتثبيت فكرة كون الإمتيازات لن تكون مفيدة للجزائر إلا إذا منحت لفرنسا، و بالتالي فإن أحسن عمل تقوم به لمصلحتها هو أن تردها لفرنسا، فهذا من أجل رفاهيتها و تنمية مواردها، و كذلك من أجل الاستقرار السياسي لحكومتها[2]، و بعد المفاوضات المخصصة لمناقشة الشكاوى التي تناولها الطرفين تمت تسوية المنازعات المالية دون صعوبة، حيث قبلت الجزائر تخفيض مطالبها المالية بنسبة معتبرة و لم يتم تسجيل أي خلاف حول الطريقة التي اقترحتها فرنسا لتسديد المبلغ[3].

و أمام هذا التفوق الفرنسي طلبت بريطانيا الحصول على نفس الامتيازات و ذلك للحفاظ على مصالحها التجارية داخل المتوسط، و يمكن أخذ نموذج من أول قنصل إنجليزي وصل إلى الجزائر و هو جون تيبتون John Tipton منذ 1580م، كممثل للشركة الإنجليزية التركية، و أوكلت له مهمة الإشراف على المحطات التجارية الإنجليزية في الجزائر[4].

و تأكد تعيين القنصل جون تيبتون من خلال رسالة توصية من مدراء نفس الشركة و هما السيد أسبورن edward osbirne و اللورد مايور larid mayor من لندن إلى حسن

[1] محمد زروال، المرجع السابق، ص ص 78،79.

[2] فاطمة درعي، العلاقات الجزائرية الفرنسية، المرجع السابق، ص59.

[3] محمد زروال، المرجع السابق، ص 80.

[4] فاطمة درعي، أعضاء البعثات الدبلوماسية، المرجع السابق، ص443.

باشا[1]، بخصوص تيبتون في 20 جويلية 1584م، لتحسين العلاقة بين البلدين من خلال إقامة السلم و الأمن[2].

و لقد إكتست العلاقات الجزائرية البريطانية طابعا رسميا بعد إنشاء الشركة و التي أصبحت تدار من قبل القنصل الإنجليزي[3].

إن أولويات التجارة الإنجليزية دفعت بالقناصل التجار إلى التقرب من حكومة الإيالة و الحصول على تسهيلات للملاحة الإنجليزية، و ذلك ما نستشفه من المساعدة الخاصة التي لقيتها السفن الإنجليزية الخمسة عند رسوها بميناء الجزائر في 1586م، فالجزائر محطة توقف ضرورية للأساطيل الإنجليزية في البحر المتوسط بحكم موقعها وسط إيالات شمال إفريقيا[4].

و لقد شهدت العلاقات الإنجليزية الجزائرية فترة من اللاإستقرار فقد تعرضت العديد من السفن الإنجليزية لهجمات البحارة الجزائريين و في الفترة الممتدة بين (1628-1634م) تمكنت السفن الجزائرية من أسر 80 سفينة تجارية و أما بين سنتي (1641-1688م) فقد أخذ الجزائريون 131 سفينة إنجليزية رغم أن الطرفين عقدا معاهدة صلح سنة 1622م التي عقدها توماس روي السفير الإنجليزي لدى الباب العالي، إلا أن العلاقات إستمرت في التدهور[5].

[1] حسن باشا: هو الذي أسس النظام الإداري للدولة التركية الجزائرية، و أرض جند الإنكشارية، كما تولى منصب وكيل الخرج و كان القائد الأعلى للجيش. ينظر: عبد القادر نور الدين، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى إنتهاء العهد التركي، د.ط، دار الحضارة، الجزائر، د.ت، ص ص 102،103.

[2] عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص152.

[3] سامية عثماني و أسماء ذهبية، المرجع السابق، ص47.

[4] بليل رحمونة، المرجع السابق، ص32.

[5] سامية عثماني و أسماء ذهبية، المرجع السابق، ص48.

لهذا سعى الإنجليز إلى تعيين قناصل بالإيالة لحماية مصالحها التجارية، و ما يؤكد تحكم الأوساط التجارية الإنجليزية في تعيين القناصل في الجزائر، ما حدث بالنسبة للقنصل وارد ward الذي تم تعيينه بتأثير و دعم من قبل ستة و ثلاثون تاجرا لندنيا لدعم قرار تعيينه[1].

كما تم تعيين القنصل الإنجليزي روبير براوني من أجل الدخول في مفاوضات مع إيالة الجزائر أرسل لكي يفاوض على معاهدة تعيد شروط المعاهدات الإنجليزية السابقة مع الإنجليز و تضيف عدة شروط منها إطلاق سراح الأسرى الإنجليز مقابل فدية منخفضة و ضمان عدم الإعتداء على السفن الإنجليزية[2].

المبحث الثاني: إستقبال القناصل و التحيات التي يؤدونها.

عند وصول القناصل الأوربيين إلى مدينة الجزائر كان يتم استقبالهم بطريقة خاصة، و هذه الطريقة خصصت للقناصل مثل طلقات المدفع، و لقد ساهم هذا الاستقبال بتوطيد العلاقات، فعندما يرسو أسطول في مرسى الجزائر تطلق المدافع واحد و عشرون طلقة على سبيل التحية، و بعد ذلك يقوم الأسطول برد التحية بعدد مماثل من الطلقات تحية، و متى نزل القنصل إلى البر تطلق المدافع خمس طلقات تحية له، و نفس التحية تؤدى له عندما يغادر البلاد و يرحل نهائيا[3].

كان من مهام القناصل الحفاظ على مراسم الاستقبال، و ذلك ما نستشفه من خلال وصول القناصل الفرنسيين أمثال ديبو تانفيل و فالير و دوفال حيث استقبلوا بحفاوة من أجل تسهيل المهام من قبل سلطات الإيالة[4].

[1] بليل رحمونة، المرجع السابق، ص33.

[2] صالح عباد، المرجع السابق، ص ص 126،127.

[3] وليام شالر، المصدر السابق، ص66.

[4] بليل رحمونة، المرجع السابق، ص62.

و تجدر الإشارة إلى أنه متى استمرت إقامة الأسطول أو السفينة التي تحمل القنصل أرسلت السلطات إليها هدية، و هي عبارة عن عجول و دجاج و خبز و فواكه و خضر، و بعد ذلك يدفع قنصل الدولة التي يتبعها أو السفينة 40 دولار للتحية و مبلغ 14 في مقابل الهدية[1].

و يذكر الشريف الزهار في مذكراته أنه عندما ينزل القنصل تضرب المدافع و لكن لم يحدد عدد الطلقات[2]، و الظاهر أن شخصية القنصل كانت تحترم و هذا ما نستشفه من خلال معاهدة الجزائر مع فرنسا المنعقدة في 21 مارس 1619م جاء في البند الثاني «إن شخصية القنصل ستحترم و يستمتع بنفس التشريفات و الإمتيازات و الحقوق التي يتمتع بها نظرائه في موانئ السلطات كما يعترف به من طرف الأمم التي ليس لها قنصل»[3].

و تجدر الإشارة إلى أن هناك بعض المبادئ القائمة في المناسبات عند إستدعاء القناصل لحضور الأعياد، حيث توجه لهم الدعوة ليشتركوا في الإحتفالات، و لكن ليس بوصفهم ممثلين لدولة مستقلة، و إنما يدعون لكي يقدموا تحياتهم إلى الداي و يلهجوا له بالثناء على قوته و عظمته[4].

ذكر سيمون بفايفر في مذكراته لمحة تاريخية عن الجزائر « في عيد الفطر من سنة 1828م حضر جميع القناصل الأوربيين إلى القصر لتقديم التهاني بمناسبة حلول العيد فاستقبلهم الداي إستقبالا حسنا»[5] و وقع خلاف بين القناصلة الإنجليز و الفرنسيين على

[1] وليام شالر، المصدر السابق، ص66.

[2] أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص25.

[3] جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا، المرجع السابق، ص 271.

[4] وليام شالر، المصدر السابق، ص67.

[5] سيمون بفايفر، مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر، تق و تع: أبو العيد دودو، د.ط، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1974م، ص33.

السبق بالتهنئة، و بعدها أصبح قنصل فرنسا يهنئ الباشا ليلة العيد و يهنئ قنصل الإنجليز يوم العيد، و أصبحت هي تلك العادة[1].

كما ينحني القنصل العام أيضا بإحترام كبير و يقبل يدي الداي[2]، و من رفض الإلتزام بهذا التقليد كان مصيره الطرد بالرغم مما يتمتع به من حصانة دبلوماسية ذلك ما حدث للقنصل الفرنسي إيفان evant الذي رفض أن يقبل يدي الداي[3].

و إستطاعت بريطانيا و فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية و إسبانيا أن تحرر قناصلها على التوالي من هذا التقليد، و بعدها ألغيت هذه المادة بالنسبة لجميع قناصل الدول الأوربية، حيث أصبحت المصافحة باليد فقط و الإنحناء أمام الداي، و كان بعض القناصلة ينتحلون المعاذير لإعفاء أنفسهم من حضور هذه الإحتفالات[4].

و الجدير بالذكر أن هذه العادة و القواعد أثارت حفيظة القناصل الأجانب الذين إعتبروها مساسا بهم و بسيادة دولهم، فقد تذمروا و رفضها بعضهم و راسلوا حكوماتهم بشأن هذه العادة، ففي شهر فيفري 1753م تحسر القنصل الفرنسي من تصرفات الداي عبدي باشا[5].

كان القناصل الأوربيين مجبرين على السير و رؤوسهم عارية دون قبعة عند الوصول إلى القصر أو المرور أمامه، و إلا تعرضوا إلى المضايقات من قبل الحرس على عدم إحترام هذه القاعدة، كما أظهر إمتناعهم من إنحناء رؤوسهم تحت حاجز لمقابلة الداي، و

[1] أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص164.

[2] لويس رايت و جوليا ماكلود، الحملات الأمريكية على شمال إفريقيا في القرن الثامن عشر، تع: محمد روحي البعلبكي، د.ط، مكتبة الفرجاني، طرابلس، ليبيا، د.ت، ص 59.

[3] بليل رحمونة، المرجع السابق، ص65.

[4] وليام شالر، المصدر السابق، ص68.

[5] بليل رحمونة، المرجع السابق، ص65.

إذا لم يسمح لهم بالدخول فيبقى القنصل جالسا عند المدخل على مقعد حجري مع الحرس، كما عليهم أن يتجردوا من سيوفهم عند مقابلة الداي[1].

و كان القناصل يقدمون التهاني أيضا في حالة ترقية مسؤول إلى مصاف الداي عند توليه الحكم لأول مرة و هذا ما نستشفه في المثال التالي، في يوم 12 جويلية 1791م توفي الداي محمد بن عثمان باشا بعد مرض قصير عن عمر يناهز 81 سنة، و قد خلفه على رأس الدولة إبنه بالتبني الخزندار سيدي حسن، و بعدها قام القناصل الأجانب بتقديم التهاني للداي الجديد بهذه المناسبة[2].

و ذكر حمدان خوجة في كتابه المرآة أن القناصل كانوا يقدمون التهاني للداي في مناسبة العيد حيث قال « لقد جرت العادة أن تقوم قناصل الدول الأوربية المعتمدين لدى الجزائر بزيارة إكرام إلى الداي بمناسبة اليوم الأول من البيرم[3]، و كان القنصل الإنجليزي و القنصل الفرنسي يتنافسان الصدارة في هذه المنسبة، و لتجنب كل مناقشة قرر الدي أن يستقبل الواحد عشية الإحتفال و الآخر يوم العيد نفسه»[4].

المبحث الثالث: الهدايا القنصلية

تسمى الهدايا التي يقدمها القناصل الأوربيين إلى الجزائر بالهدايا القنصلية، و هي تشكل القاعدة الصلبة لبناء جسور العلاقات السياسية و الدبلوماسية القائمة بين الجزائر و العالم الخارجي[5].

[1] بليل رحمونة، المرجع السابق، ص64.

[2] جمال قنان، العلاقات الجزائرية الفرنسية، المرجع السابق، ص ص 33،34.

[3] البيرم : كلمة تركية تعني عيد الفطر. ينظر: حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تق و تع: محمد العربي الزبيري، د.ط، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1982م، ص 142.

[4] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر نفسه، ص142.

[5] محمد زروال، المرجع السابق، ص21.

و بناءا على ما أورده وليام شالر فإن الحكومة الفرنسية تقدم إلى الجزائر الهدايا في كل مناسبة و ذلك بواسطة قنصلها العام في الجزائر، كانت قيمة هذه الهدايا تفوق أحيانا ما تحصل عليه الجزائر من السفن الفرنسية عن طريق مهاجمتها و التعرض لها في البحر[1]، و كان القناصل يقدمون العوائد[2] إلى الحكام في المناسبات الخاصة[3].

و جرت العادة في الجزائر أن لا يلتحق القنصل بمقر عمله عندما يصل إليها إلا بعد أن يقدم الهدايا القنصلية و العوائد المتنوعة[4]، و يذكر وليام شالر في مذكراته أن القنصل عندما يقدم أوراق إعتماده في الجزائر يقدم معها أيضا الهدية القنصلية إلى الداي، و كبار الضباط في الإيالة و هذه العادة كانت في بداية الأمر مجرد مبادرة للمجاملة و الإعراب عن التقدير، و لكن مع مرور الزمن و تأرجح أحوال الدول تقدم إلى أصحابها لتثير في نفوسهم الرضا، بل كثير ما تعاد الهدية، و قبل أن يسمح للقنصل بالنزول من السفينة التي تحمله يجرى معه تحقيق حول ما إذا كان يحمل معه الهدية التقليدية[5].

و إختلفت طبيعة تقديم الهدايا من قنصل إلى آخر و تحولت الإتاوات التي تدفعها الدول الأوربية إلى ما يشبه الهدايا الإلزامية[6].

عرفت قيمة الهدايا الفرنسية للجزائر تطورا خلال القرن الثامن عشر و يتوضح ذلك من خلال المبالغ التي يقدمها القناصل للحكومة الجزائرية خلال مراسيم تنصيبهم في مهامهم الجديدة و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

---

[1] محمد زروال، نفس المرجع، ص22.

[2] العوائد awad :و هي الهدايا التي تقدم في المناسبات الخاصة مثل نهاية شهر رمضان، و التي يتلقاها حكام الجزائر من ممثلي الدول الكبرى. ينظر: وليام سبنسر، المرجع السابق، ص149.

[3] وليام سبنسر، المرجع السابق، ص149.

[4] محمد زروال، المرجع السابق، ص21.

[5] وليام شالر، المصدر السابق، ص65.

[6] بليل رحمونة، المرجع السابق، ص101.

1742م	1763م	1774م	1791م	1805م	1811م	1814م
6400	13200	16600	48500	80000	150000	113000

[1]

و في الكثير من الأحيان كانت الهدايا تعاد إلى القناصل بإعتبارها غير كافية، و عقب ذلك يدخل الطرفين في مفاوضات حول الهدية القنصلية[2]، كما إعتاد القناصل الفرنسيون أن يقدموا مثل هذه الهدايا إلى الداي بمناسبة الأعياد و عند تعيينهم في مهامهم القنصلية أول مرة، و من نماذج هدايا القناصل الفرنسيون التي قدمت إلى الداي ساعة ذهبية، بندقية، وأربع مسدسات، خمسة و أربعين قطعة قماش من الخوج الأبيض الفاخر و عشر قطع من الديباج الفاخر القرمزي المطرز بالذهب الخالص علاوة عن قطعتي قماش أخرين واحدة حمراء و الأخرى بيضاء تقدمان لكل واحد من كبراء الدولة، كما يقوم القنصل الفرنسي بتقديم هدايا أخرى متنوعة تشمل المرطبات و الفواكه إلى كل أفراد العائلة الحاكمة[3].

و الهدايا التي إعتاد القناصلة تقديمها عند إلتحاقهم بمناصبهم، لم تعد تتسم بطابع منحة ودية بل أن الأمر ذهب بوُلاة الأمور إلى المطالبة بها، بحجة أن القناصل لا يتغيرون في وقت قصير، بدفع الهدية مرة في كل سنتين، و أصبحت هذه الهدية تسمى هدية السنتين و في بعض الحالات المعينة دفعت الهدية القنصلية و هدية السنتين بإعتبارهما دينان أحدهما مستقل عن الآخر[4].

[1] حنيفي هلايلي، بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2007م، ص75.

[2] وليام شالر، المصدر السابق، ص65.

[3] محمد زروال، المرجع السابق، ص21.

[4] وليام شالر، المصدر السابق، ص65.

و الظاهر أن بريطانيا كانت تغير قناصلها كثيرا بناءا على شكوى سلطات الإيالة، و لهذا كانت تقتصد في الهدايا القنصلية التي قلما زادت على المبالغ السنوية التي تدفعها الدول البحرية التي ترتبط بمعاهدات مع الجزائر[1].

و الظاهر أن العامل الذي دفع السلطات الجزائرية لمثل هذا الإجراء هو عدم إحترام القوى الأوربية للإتفاقيات المنعقدة مع الجزائر، و ربما يعود السبب إلى الداي الذي أضحى أقل تسامحا مع مراوغات القناصل الأوربيين و حكوماتهم[2]. و تم تثبيت الهدايا القنصلية في عهد الداي بابا علي شاوش[3]، و الشخصيات المستفيدة منها هي:

-الداي، الخزناجي[4]، الآغا، خوجة الخيل[5]، و وكيل خرج البحرية: تضمنت هدايا هؤلاء غالبا ساعات دقاقة مزينة بالألماس، و أغلى و أفخم أنواع القفطان المطرز بالذهب و قطع قماش جميلة[6].

[1] وليام شالر، المصدر السابق، ص ص 65،66.

[2] سالمي عبد الهادي رجائي، المرجع السابق، ص 101.

[3] علي شاوش: تولى الحكم يوم الخميس 18 جمادى الثانية 1128هـ-1710م حيث وصل فرمان من السلطان المنصور ينعم على علي شاوش بباشوية الجزائر، و مات علي شاوش بالإسهال. ينظر: ابن المفتي حسين بن رجب شاوش،تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر و علمائها، دراسة و تحقيق: فارس كعوان، ط1، بيت الحكمة، 2009م، الجزائر، ص ص60،61.

[4] الخزناجي: و هو المتخصص بالإشراف على الخزينة بعد أن أوكل إليه أمر حراستها و إيداع مصادر دخل الدولة بها في شكل نقود و مقتنيات ثمينة مع الإشارف على وجوه الإنفاق المختلفة كدفع أجور الأوجاق (فرق الجند). أنظر: ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، طبعة ثانية منقحة، دار البصائر، الجزائر، 2009م، ص 164.

[5] خوجة الخيل: المعروف باللغة التركية بـ آت خوحاشي (at khajasi) و هو موظف سامي يدير أملاك البايلك و يشرف على المواشي الدولة التي يتكفل الأهالي بتقديمها في شكل ضرائب عينية، كما يشرف على تجنيد الفرسان (رجال المخزن). ينظر: ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص171.

[6] سالمي عبد الهادي رجائي، المرجع السابق، ص 101.

-الكتاب الأربعة[1] و الطباخين الإثنين يحصلون على ساعات دقاقة[2].

-و وكيل خرج الصوف و الجلود، البيت مالجي[3]، قائد الميناء، أمير البحر، الرياس،

الشاوش الرئيسيون[4]، و المترجمون المعتمدون لدى القناصل الأوربيون يتحصلون على 16 غطاء من أحسن الأنواع، يضاف إلى هذه الهدايا القنصلية: خواتم ألماسية و سلاسل ذهبية و تبغ نوعية جيدة و غيرها من المواد الكمالية للداي و المقربين منه، و قد بلغت قيمة الهدايا القنصلية التي تدفعها السويد 30 ألف فرنك، تزداد هذه القيمة كل سنتين[5].

و تختلف الهدايا القنصلية من قنصل لآخر و من بلد لآخر فقنصل البندقية مثلا قدم سنة 1788م هدايا تعادل قيمتها ثلاثين ألف دوقية من الذهب[6].

إرتبط تقديم الهدايا بالمناسبات السعيدة للدايات أو الموظفين الكبار، كالتعيين في منصب سامي، مثلا حظي الداي إبراهيم في مارس 1710م بهدايا قيمة و تتمثل هذه الهدايا فيما يلي:

للداي قفطان مذهب و قفطانيين آخرين من قماش رفيع.

---

[1] الكتاب الأربعة: أو الخوجا باش إتضحت إختصاصات هؤلاء منذ بداية القرن الثامن عشر، و اكتسبوا نفوذا شرفيا و كلمة مسموعة و إرتقوا إلى مرتبة الموظفين ذوي المكانة المرموقة في ديوان البايلك و هم الكاتب الأول المكتباجي، الدفتردار، وكيل الخرج الصغير، الرقمجي. ينظر: ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية...، المرجع السابق، ص ص 176،177.

[2] سالمي عبد الهادي رجائي، المرجع السابق، ص 101.

[3] بيت المالجي: هو المسؤول على جميع المسائل المتعلقة بالوراثة، و تحديد نصيب خزينة الدولة من الوراثة، أو من الأملاك التي تصادر سواء بسبب عزل الموظفين أو وفاة أصحاب الثروة أو غيابهم عن الجزائر. ينظر: عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص66.

[4] الشاوش الرئيسيون: و هم ضباط الأمن لكن لا يحملون الأسلحة، و عندما يكلفون بإلقاء القبض على شخص يتقدمون نحوه. ينظر: مبارك بن محمد الهلالي الميلي، تاريخ الجزائر في القديم و الحديث، ج3، د.ط، مكتبة النهضة الجزائرية، بيروت، لبنان، 1964م، ص175.

[5] عبد الهادي رجائي سالمي، المرجع السابق، ص102.

[6] وليام سبنسر، المرجع السابق، ص 177.

البيتمالجي قفطانيين من القماش الدمشقي قرمزي.

لترجمان الداي قفطان من القماش الدمشقي أخضر اللون[1].

و كانت أمريكا أيضا تقدم هدايا قنصلية تقدر قيمتها بنحو 4 ألاف دولار، و إنجلترا تقدر هداياها القنصلية بحوالي ستمائة جنيه، و فرنسا عشرة آلاف جنيه على شكل بضائع و حبوب و فواكه، أما هولندا فكانت تقدم ستمائة ليرة بعضها نقدا و البعض الآخر آلات و بضائع و أسلحة، و بالنسبة للدنمارك فكانت تقدم ستة آلاف ريال و آلات حربية كهدايا، و الظاهر أن إسبانيا كانت تقدم هدايا قنصلية تقليدية و ضرائب و غرامات[2].

و تجدر الإشارة إلى أن الهدايا القنصلية أصبحت أحد السبل التي لجأ إليها القناصل لتحقيق مصالحهم، و لدينا مثال على ذلك من نشاط كامبانا نائب قنصل إسبانيا بوهران، فعند وصوله إلى مدينة الجزائر قدم هدايا بقيمة 120000 ريال لتسعة أشخاص من حاشية الداي[3]، و تدعمت العلاقات بين الجزائر و هولندا بتاريخ 22 مارس 1711م عندما أرسلت المفاوض اليهودي كوهين cohin من ليفورنة لإعطاء نفس جديد للعلاقات بين البلدين و زودته هولندا بالهدايا التالية:

08 مدافع نحاسية.

16 مدفعا حديديا.

800 بندقية[4].

[1] بليل رحمونة، المرجع السابق، ص103.

[2] رمضان سلوان رشيد، "إشكالية العلاقات البريطانية الجزائرية 1580-1810م"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مج 22، ع1، 2016م، ص ص 122،123.

[3] بليل رحمونة، المرجع السابق، ص 105.

[4] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص73.

و كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقدم هدية السفير و هدية القنصل التقليدية التي تقدم مرة في كل سنتين، على غرار الهدايا التي تقدمها كل من هولندا و السويد و الدنمارك[1]، و قدرت قيمة هدايا الولايات المتحدة الأمريكية بـ 71.000 دولار[2].

من خلال ما سبق نستنتج أن تعيين القناصل الأوربيين بالجزائر كان من أجل توطيد العلاقات بين الجزائر و البلدان الأوربية، حيث سعى القناصل إلى السهر على حسن إدارة تجارة بلدانهم و حماية مصالحهم، و حضي القناصل فور وصولهم إلى الجزائر ببعض المراسم الدبلوماسية لإستقبالهم و هو عرف من الأعراف الدولة المتعارف عليها بالإضافة إلى تحيات المجاملة التي كان يقوم بها القناصل إتجاه الحكام، غير أن بعض المراسيم الدبلوماسية إعتبرها القناصل إهانة لشخصية القنصل مثل " تقبيل اليد"، و لكن بعض الدول حاولت تخليص دبلوماسييها من هذه العادة، و عند تعيين القنصل و وصوله إلى مدينة الجزائر كانت ترسل معه الهدايا القنصلية و هذه الهدايا كان يقدمها القنصل أيضا في حالة ترقية مسؤول إلى مصاف الداي.

[1] جيمس كاثكارت، مذكرات أسير الداي قنصل أمريكا في المغرب، تر و تع: إسماعيل العربي، د.ط، ديوان المطبوعات، الجزائر، 1982م، ص168.

[2] علي تابليت، "العلاقات الجزائرية الأمريكية 1776-1830م"، ج1، د.ط، منشورات ثالة، الجزائر، 2013م، ص96.

الفصل الثاني: مهام القناصل الأوربيين بالجزائر.

المبحث الأول:افتداء الأسرى المسيحيين.

المبحث الثاني: حماية المصالح التجارية لبلدانهم

المبحث الثالث:الجوسسة.

الفصل الثاني: مهام القناصل

المبحث الأول: افتداء الأسرى المسيحيين

ارتبط تطور النظام القنصلي بتطور العلاقات التجارية بين الجزائر و الدول الأوربية، و ذلك راجع لسيادة الجزائر على البحر المتوسط، و أصبحت أوربا لا تستطيع الاستغناء عن خدمات دبلوماسيها لأن مصالحها قد تتوقف، و لقد سهرت هذه الدول على تكوين دبلوماسيها تكوينا يجعلهم قادرون على تحمل هذه المسؤولية الخاصة بالتعامل و التفاوض بإسم بلدانهم، و لقد تعددت مهام القناصل في الجزائر و منها إفتداء الأسرى حيث هذه المهمة إرتبطت بتواجد الأسرى و ما يجب أن يقومو به من أجل التخفيف عن مواطنيهم من وطأة الأسر و إفتدائهم، كما أوكلت له مهمة حماية المصالح التجارية في المتوسط، فالمحور الأساسي لنشاطهم يتمثل في حماية التجارة، كما قام القنصل بدور التجسس لصالح حكوماتهم حيث قدموا لبلدانهم أدق التفاصيل عن الإيالة من أجل إحتلالها.

قبل تناول مسألة افتداء الأسرى لا بد من إثارة مشكل هام يخص تعداد الأسرى الأوربيين في الجزائر و التي تعود أصولهم إلى مختلف الدول الأوربية[1]، و تجدر الإشارة إلى أنه كان يوجد في إيالة الجزائر عدد من الأسرى المسيحيون[2]، و كان عددهم غير مستقر و يختلف من فترة إلى أخرى و تحكمت فيه طبيعة علاقة الجزائر بالدول الأوربية، حيث وصل عدد الأسرى في القرن 10هـ/16م إلى خمسة و عشرين ألف أسير[3].

[1] حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ ...المرجع السابق، ص68.

[2] الأسرى المسيحيون: صنف الأسرى المسيحيون في الجزائر خلال العهد العثماني إلى ثلاث مجموعات، فالمجموعة الأولى احتفظ بها الداي للعمل في القصر و سموا بأسرى الداي، أما الثانية فهي تابعة للدولة و أطلق عليهم أسرى البايلك، و الثالثة تابعة للخواص. ينظر: بومدين دباب، المرجع السابق، ص126.

[3] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 25.

و لقد بلغ عددهم في منتصف القرن السابع عشر حوالي ثلاثين ألف أسير من أمم و أجناس مختلفة و لكن غالبيتهم من الإسبان و الإيطاليين[1]، و لكن مع بداية القرن الثامن عشر نلاحظ تراجع لأعداد الأسرى فمن 10000 سنة 1700م إلى 2000 سنة 1738م ليرتفع العدد إلى 7000 ثم ليتأرجح ما بين زيادة و نقصان حتى سنة 1830م حيث تتناقض التقديرات بين 500 و 122 أسير[2].

كما قدم الأب دان[3] تقرير عن الأسرى حيث يقول في تقريره أنه يسكن في مدينة الجزائر أكثر من 100 ساكن، و كان لكل أسير عمله الخاص فمنهم من كان يعمل في تزيين الحدائق و منهم من يشتغلون في إصلاح السفن[4]، و ذكر سيمون بفايفر في كتابه لمحة تاريخية عن الجزائر حيث قال «كانت وظيفة الأسرى تتمثل في تنظيف القصر و غسله بالماء و إشعال النار في المطبخ»[5].

و تجدر الإشارة إلى أن الأسرى الذين يعملون عن الداي و عند كبراء الدولة، و عند أغنياء الترك و العرب و اليهود، أو عند القناصل، أو في المستشفى، أو عند آباء البعثة، فإن هؤلاء ليس لهم ما يؤلمهم إلا تذكرهم بأنهم أسرى، فهم يرتدون أفخم الثياب، و يأكاون أشهى الأطعمة و يمكنهم في مدة قليلة جمع المال الذي ينقذون به أنفسهم[6].

---

[1] عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، المرجع السابق، ص 283.

[2] حنيفي هلايلي، "القرصنة و شروط إفتداء الأسرى الإسبان في الجزائر خلال العهد العثماني"، مجلة الآداب للعلوم الإنسانية،ع4، جامعة سيدي بلعباس، 2003م، ص244.

[3] الأب دان PéRE Pierre dan : هو شخصية دينية مسيحية، من اصل فرنسي، حامل لشهادة البكالوريا في علم اللاهوت من جامعة باريس، كان رئيس دير جمعية تنظيم الثالوث المقدس و إفقداء الأسرى، كلف بمهمة القدوم إلى بلاد البربر لإفتداء الأسرى في 19 ماي 1631م. أنظر: حفيظة خشمون، المرجع السابق، ص49.

[4] بلقاسم قرباش، بانياوات الأسرى المسيحيين في الجزائر خلال العهد العثماني 1519-1830م، مجلة الدراسات التاريخية، ع1، جامعة معسكر، 2013م، ص131.

[5] سيمون بفايفر، المصدر السابق، ص18.

[6] أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791م، المجلد السابع، ط.خ، عالم المعرفة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010م، ص178.

لقد كان الواجب الأساسي للقناصل الأوربيين هو الإفتداء المباشر للأسرى، أو التدخل لدى السلطات الجزائرية بنيابة عن المقبوض عليهم من أبناء وطنهم، و كان يساعدهم أعضاء من السلك الديني مثل الآباء الثلاثين و اليسوعيين و كذلك مختلف الهيئات البروتستانتية التي تقوم بإرسال بعثات إلى مدينة الجزائر لهذا الغرض[1].

الجدول التالي يبين إحصاء عام للأسرى ما بين سنتي 1799-1800م:

البلد	عدد الأسرى
جنوة	95
النمسا	41
فرنسا	64
إسبانيا	193
البرتغال	95
اليونان	377
بروسيا	72
مالطا	77
المجموع	1014

2

و تبقى مبالغ الفدية غير ثابتة، حيث تختلف من فترة لأخرى، على حسب مبدأ الندرة و الكثرة، و الطلب و العرض، و كذا حالة الأسير الإجتماعية و الصحية، و يتم إخراجهم من حالة الإسترقاق إلى الحرية بمجرد طلب و تقرير السفير أو القنصل[3]، و كثيرا ما كانت

[1] وليام سبنسر، المرجع السابق، ص158.

[2] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 70.

[3] بلقاسم قرباش، المرجع السابق، ص 206.

الحكومة الفرنسية تختار قناصلها من آباء تلك الطوائف لأن أهم عمل كانوا يقومون به هو مسألة إفتكاك الأسرى[1].

و لقد لعب القناصل دور مهم في الإشراف على عملية تحرير أسراهم من القيود، فكل واحد يهتم بجاليته و مواطنيه حيب ما تنص عليه المعاهدات، مثل الدور الذي قام به القنصل الإنجليزي بتحرير 7 أسرى بمبلغ 700 بياسترة، و لقد كانت مسألة الأسرى الشغل الشاغل للقناصل بضرورة حماية رعاياهم، كما أرسلت إنجلترا السيد برستان bristan سكرتير الملك كمبعوث دبلوماسي إلى الجزائر للتعاون مع قنصلهم من أجل شراء كل الإنجليز في الإيالة[2].

و ذكر جيمس كاثكارت في مذكراته أنه منذ النصف الأول من القرن السادس عشر أن معظم الدول الأوربية أبدت إهتماما بأسراها في الإيالة الجزائرية، و ذلك من أجل تحريرهم[3].

و عند وصول المبعوث إلى مدينة الجزائر يقدم نفسه مصرحا بالمبلغ المالي الذي يحمله معه، ثم يدفع 3.5 بالمائة كضرب من واجب الميناء، و بالإضافة إلى ذلك فإنه يقدم مبلغا مماثلا في شكل هدايا للداي و إلى ممثل الديوان، و عندئذ يجهز بمسكن و مترجم له، و بعدها يجلب له الأسرى الذين جاء من أجل إفتدائهم و كان هناك قانون حسب طول مدة الإقامة فأطول مدة هو الأول و يسمح لهم بالمساهمة بأي توفيرات يكونوا قد جمعوها بهدف مبلغ الفداء[4].

---

[1] صلاح العقاد،المغرب العربي في التاريخ الحديث و المعاصر الجزائر– تونس– المغرب الاقصى، ط 6، مكتبة الأنجلو المصرية، 1993م، ص 37.

[2] بليل رحمونة، المرجع السابق، ص ص 195،196.

[3] جيمس كاثكارت، المصدر السابق، ص 102.

[4] وليام سبنسر، المرجع السابق، ص 158.

و إلى جانب القناصل كا يوجد مجموعة من القساوسة الذين كانوا منتدبين للفداء و الذين يقومون بالوساطة للأفراد، و يشرفون على جمع الاموال لفداء الاسرى و نقل الحالة من الرق إلى الحرية و يتم ذلك بالقنصليات بمدينة الجزائر، و كانوا قساوسة الفداء محل ترحيب بمدينة الجزائر و كان الداي يستقبلهم أحسن إستقبال حال ما يصلون لكي يكشف كم أحضروا معهم من نقود للفداء[1]، و كانوا يعرفون بإسم الماثوريين[2].

و إلى جانب الصعوبات الإجرائية للإعداد لرحلة الفداء لا بد من الحصول على وثيقة الجواز، و هناك شروط منصوص عليها في نفس الوثيقة[3].

و قامت عدة إتفاقيات بواسطة القناصل تسهل عملية الفدية، و يذكر الحاج أحمد الشريف الزهار في مذكراته حول إفتداء الأسرى، حيث قال: «عقدت الجزائر معاهدة مع الإنجليز تم بموجبها الإتفاق في الأول على دفع الفدية، و تأخذ الإسبان كامل الأسرى، و بعد أيام تكمل بقية أموال الفدية»[4].

[1] جون ب وولف، الجزائر و أوربا 1500–1830م، تر و تع: أبو القاسم سعد الله، د.ط، عالم المعرفة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2015م، ص ص 214،217.

[2] علي تابليت، المرجع السابق، ص92.

[3] الوثيقة: و هو الترخيص الذي منحه داي الجزائر محمد باشا (1748–1754م) للبعثة الدينية الإسبانية لمجموعة الثالوث المقدس و الراغبة في القيام بعملية فداء الأسرى بتاريخ 29 محرم 1162هـ÷ الموافق لـ 19 يناير 1749م، تتكون هذه الوثيقة من سبع صفخات من الحجم العادي، و هي مترجمة من الوثيقة الأصلية باللغة التركية إلى اللغة الفرنسية، هذه الوثيقة عبارة عن نسخة للجواز passport. ينظر: حنيفي هلايلي، القرصنة و شروط إفتداء الأسرى، المرجع السابق، ص 248.

[4] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 120.

و في بعض الأحيان كان يتم إستبدال الأسرى المسيحيين بأسرى جزائريين وقعوا بين أيدي الأعداء دون الحصول على مقابل[1]، و كان الأسرى الأوربيون و أغلبهم من الإسبان و الإيطاليين، كانوا تحت حماية دولهم و يتم إفتداهم من طرف قناصل بلدانهم[2].

و في عام 1668م إشترى المرسيليون أسراهم من الجزائر و هم كثيرون بمبلغ 205 ريال للأسير العادي، و 370 إلى 409 للأسير غير العادي من صناع السفن[3]، و بالنسبة للحرفيين تدفع ألف ريالن و تسعمائة ريال للحرفيين و الحمالين، في حين الخدم تقدر فديتهم بثمانمائة ريال، غير إن كان الأسير شخصية مهمة و مرموقة فإن مبلغ الفدية سيرتفع أكثر[4].

كما ظهر تفاوض بين الجزائر و أمريكا لتحرير الأسرى الأمريكيين المحتجزين في الجزائر، و لقد كلف الكلونيل هامفري الوزير الأمريكي في لشبونة من قبل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الدخول في مفاوضات مع الجزائر، و تبعا لذلك كلف جوزيف دونالد صون بالذهاب إلى الإيالة لعقد معاهدة صلح، حيث تعهدت الولايات المتحدة بأن تدفع 725000 دولار في مقابل فدية الأسرى الأمريكيين و على سبيل الهدايا و المنح كما جرت العادة[5].

كما ذكر كورين شوفالييه في كتابه الثلاثون سنة الأولى لقيام الجزائر، أنه عندما يتفق على ثمن الفدية يمكن للأسير الذهاب كما يحلو له[6]، مثل الهارب الإسباني maris هو الفار

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830م، ط3، البصائر الجديدة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2012م، ص65.

[2] ج.أو. هابنسترايت، رحلة العالم الألماني إلى الجزائر- تونس- طرابلس، تق: ناصر الدين سعيدوني، د.ط، دار الغرب الإسلامي، تونس، ص34.

[3] يحيى بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر الحديثة،ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009م، ص187.

[4] رندة مداح و شهرزاد زميت، الأسرى في الجزائر خلال العهد العثماني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث و المعاصر، المسيلة، 2009-2010م، ص78.

[5] وليام شالر، المصدر السابق، ص129.

[6] كورين شوفالييه، الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر 1510-1541م، تر: جمال حمادية، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م، ص56.

الفار من سفينة إسبانية بوهران، أحضر إلى الجزائر من قبل الأهالي و أصبح عبدا، و بعدها حصل على حريته من قبل القنصل الإسباني و إستقبله القنصل و عومل معاملة حسنة[1]، و لقد كان القنصل الإسباني هو الحامي لهؤلاء القساوسة، المختصين في عمليات الفداء، حيث أن إسبانيا وحدها تدفع سنويا قيمة 60 ألف قرش لإفتداء أسراها البالغ عددهم ما بين 200 و 300 أسير[2].

جدول يوضح أثمان الفداء:

السنوات	1644م	1662م	1666م	1683م	1685م	1710م	1730	1735م
ثمن الإفتداء	155 ليرة فرنسية	500 فلورين	600 ليرة فرنسية	750 فلورين	800 ليرة فرنسية	720 ليرة فرنسية	925 ليرة فرنسية	1265 ليرة فرنسية

3

و لقد تمكن المبعوث الهولندي توماس هيس thomas hess من إفتداء الأسرى الهولنديين حيث توجه إلى مدينة الجزائر في بداية خريف 1682م و وصلها في 17 أكتوبر، و من أجل تحرير الأسرى أودع هيس 12500 فلوران تسمح للأسرى الحصول على حريتهم[4].

و تجدر الإشارة إلى أن القنصل الفرنسي كارسي تطرق أيضا إلى قضية غفتداء الأسرى الموجودين في الجزائر، و لهذا فقط إقترح القنصل على بلاده أن تعقد معاهدة مع

[1] جيمس ولسون ستيفانس، المرجع السابق، ص 297.

[2] حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص76.

[3] محمد بن سعيدان، علاقات الجزائر مع فرنسا 1070-1170هـ/1659-1756م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، المركز الجامعي بغرداية، 2011-2012م، ص57.

[4] عبد القادر فكاير، "علاقات الجزائر مع هولندا خلال الفترة العثمانية، مجلة المواقف للبحوث و الدراسات في المجتمع و التاريخ"، ع1، جامعة معسكر، 2007م، ص194.

الإيالة حول إفتداء الأسرى الفرنسيين، ذلك أن الجزائر كانت تطالب بدفع أكثر ألفي فرنك مقابل فدية أسير فرنسي واحد فقط[1].

و جاء في معاهدة تورفيل 25 أبريل 1681م بإسم الملك إلى الباشا و الداي، و الديوان و جند الجزائر، جاء في مادتها الحادي عشر أن تشتري فرنسا حرية أسراها بدفع 300 جنيه فدية عن كل واحد منهم[2]، كما وقع إتفاق في شهر أكتوبر 1728م بين الجزائر و إسبانيا، إشترط الجزائريون في هذا الإتفاق أن تطلق إسبانيا كل الأسرى الجزائريين، و تستطيع في مقابل ذلك إفتداء أسراها الذين كانوا في الجزائر، و بعد هذا الإتفاق أطلق الجزائريون سراح 713 أسير إسباني مقابل مال جزيل[3].

و لعب القناصل دور كبير في توقيع الهدنة بين الجزائر و بلدان أوربا من أجل فدية الأسرى و لدينا مثال على ذلك، حيث جاء في هدنة 1810م بين الجزائر و البرتغال جاء في مادتها الثالثة أن تلتزم حكومة البرتغال نفسها بفدية الربع من الأسرى و كان ذلك في أربع دفعات[4]، و دفعت البرتغال مبلغ 337.000 دولار فدية للأسرى البرتغاليين الموجودين في الجزائر و الذين بلغ عددهم 615 أسير[5].

فمهام القناصل كانت حساسة جدا و صعبة، فيجب أن يتمتع بشخصية قوية و معرفة واسعة لعادات و أعراف البلد[6]، و نظرا للدور الذي كان يقوم به القنصل فقد كانوا عرضة للمضايقات، ففي إطار الجهود المبذولة من قبل الفئة، فقد تعرض القنصل بارو bareau

[1] فريد بنور، المرجع السابق، ص ص 36-37.

[2] يحيى بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية مع دول و ممالك أوربا 1500-1830م، و يليه المراسلات الجزائرية الإسبانية، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر و التوزيع، 2009، ص ص 145،146.

[3] أحمد توفيق المدني،حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر و إسبانيا 1492-1732م، د.ط، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، د.ت، ص509.

[4] عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، د.ط، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2004م، ص47.

[5] وليام شالر، المصدر السابق، ص136.

[6] عبد القادر صحراوي و جميل عائشة، المرجع السابق، ص 503.

للسجن لعدة أسباب من بينها إجباره على تسديد ديون التجار، و بسبب الدعم الذي قدمه إلى أباء الرحمة من أجل تحرير الأسرى، و لقد ساهم هذا القنصل في إفتداء 1126 أسير و نقلهم إلى فرنسا[1]، و حين تدفع مبالغ الفدية يسلم الأسير إلى المبعوث و يعطي له معطف أبيض كرمز لتوبته و حينئذ يقود القس أو رجل الكنيسة كل الأسرى المفتدين إلى البلدية، حيث تصدر له شهادة حرية لكل واحد منهم و حينئذ يأخذ المبعوث إذنا رسميا بالمغادرة من الدي و يقود أسراه إلى الميناء للصعود للسفينة[2].

و لقد جرت العادة أن يقوم الآباء المنقذون بإسكان أسراهم الذين قاموا بتحريرهم في منازل يهودية لحين موعد سفرهم[3] و بعد السماح لهم بالمغادرة تستخلص عشرة بالمائة إضافية إلى مجموع مبلغ الإفتداء قبل أن يسمح للأسرى بالمغادرة التي كانوا يرغبون و مشتاقين إليها[4]، و لم يكن مرخص لإقلاع السفينة دون الحصول على الرخصة المسماة التذكرة quittance مختومة من الداي فهي ضرورية لعملية إقلاع السفينة[5].

المبحث الثاني: حماية المصالح التجارية

كانت المدن و الدويلات الإيطالية سباقة إلى الإنظمام بالآلة الدبلوماسية، و كانت تحسن إستخدامها لتحقيق مصالحها، فالسفارة في أوربا مؤسة إقتصادية بالأساس، لهذا دعم الأمراء إقامة السفراء لأن في إستقراراهم مصلحة للبلاد، فإعتمدت أوربا على الأساليب الدبلوماسية للتوغل في العوالم الأخرى، و كان القنصل أداة لإدراك ذهنية النخبة الحاكمة في

[1] بليل رحمونة، المرجع السابق، ص197.
[2] وليام سبنسر، المرجع السابق، ص159.
[3] كورين شوفالييه، المرجع السابق، ص67.
[4] وليام سبنسر، المرجع السابق، ص159.
[5] بومدين دباب، المرجع السابق، ص127.

هذه البلدان، بحكم إحتكاكهم بها، فأصبحت أوربا لا تستطيع الإستغناء عن خدمات دبلوماسييها لأن مصالحها التجارية قد تتوقف[1].

و لقد كانت معظم الدول الأوربية و أمريكا في نهاية القرن الثامن عشر تدفع إتاوة سنوية للجزائر، مقابل حرية الملاحة في حوض البحر الأبيض المتوسط، و كان حكام الجزائر يشترطون أن تكون في شكل مواد أولية، كالألواح و البارود و الأسلحة و غيرها[2].

و لم يقتصر دور القناصل على العمل السياسي أو الدبلوماسي فقط، بل تعداه إلى حماية المصالح التجارية، لا سيما أن العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ بدايتها كانت تجارية، خاصة في الدفاع عن حق الإحتكار الممنوح للفرنسيين و تكثيف الجهود لتوسيع تواجد التجار في الموانئ الجزائرية[3]، و كانت العلاقات التجارية بين الجزائر و فرنسا و بعض بلدان أوربا خاضعة للقوانين المعمول بها، فكانت مصالح هذه البلدان محمية في الجزائر، يسهر عليها ممثلوا الدول الأوربية أعني بهم القناصل[4]، و قد سعى الملك هنري 17 Henri حفاظا على مصالح فرنسا في شرق الجزائر إلى تنشيط آلية الدبلوماسية المتمثلة في شخص سفيره بالقسطنطينية السيد برافر M. Brever الذي ينجح في تجديد معاهدة الإمتيازات، حيث منحت معاهدة إستغلال الباستون تسهيلات واسعة للفرنسيين بإحتكار تجارة بعض المواد و ترخيص الإيالة ببناء مساكن و مخازن لإيواء العمال أو تخزين السلع و المرجان[5].

[1] عبد القادر صحراوي و جميل عائشة، المرجع السابق، ص501.

[2] توفيق دحماني، "إيالة الجزائر العثمانية بين موارد البحر و الضرائب"، مجلة الآداب، ملحق العدد 122، جامعة الجزائر، 2017م، ص175.

[3] كنزة بركات و صمرة زروخي، العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال عهد الدايات 1671-1830م، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ حديث و معاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017م، ص 52.

[4] عبد القادر صحراوي و جميل عائشة، المرجع السابق، ص502.

[5] بليل رحمونة، المرجع السابق، ص219.

كما عملت فرنسا على خلق جو من السلام و ذلك من أجل ضمان مصالحها في البحر المتوسط[1].

ففي عام 1577م تمكن الفرنسيون من تعيين قنصل لهم في مدينة الجزائر، ثم إستطاعوا في السنة التالية أن يحصلوا على إذن بالبحث عن المرجان في سواحل الشرق الجزائري[2].

و تمتعت مرسيليا بإستثناء مماثل ففي سنة 1718م كان القناصل الفرنسيون المقيمون في مدينة الجزائر يأخذون رواتبهم في غرفة مرسيليا التجارية، و كانت تلك الغرفة أيضا هي الوكالة الفرنسية الوحيدة المسموح لها من قبل الدايات بإصدار رخص لإقامة المواطنين الفرنسيين في الجزائر[3]، و لم يقتصر دور القناصل الفرنسيين في عقد و تثبيت المعاهدات السياسية فقط بل تعداه حتى المصالح التجارية و لدينا مثال على ذلك حيث قام القنصل جان أنطوان فاليير بتوقيع معاهدة سنة 1695م بمعية وكيل الباستيون مايفرن maifrun و يعتبر هذا العمل حماية للمصالح التجارية[4].

و تعتبر إسبانيا أيضا من بين البلدان التي سعت لحماية مصالحها التجارية في الجزائر، ذلك أن نمو التجارة الإسبانية و معها إعتداءات الرياس الجزائريين كما يتطلب فعل شيء ما حول العلاقات الجزائرية الإسبانية، و في سنة 1785م حصل الإسبان من خلال المساعي الحميدة التي قام بها القنصل الفرنسي على إرسال بعثة إلى الجزائر للتفاوض حول السلم[5].

---

[1] لويس رايت و جوليا ماكليود، المرجع السابق، ص34.

[2] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص77.

[3] وليام سبنسر، المرجع السابق، ص177.

[4] كنزة بركات و صمرة زروخي، المرجع السابق، ص43.

[5] جون.ب وولف، المرجع السابق، ص 408.

و بالنظر للأهمية الكبرى التي يتمتع بها البحر المتوسط فقط تناقشت عليه الدول الأوربية للحصول على موطئ قدم على سواحله من أجل الترويج لتجارتها[1]، حيث حاولت الدول الأوربية حماية تجارتها عن طريق ممثليها أعني بهم القناصل و ذلك بإستغلال الإمتيازات التي طبعت العلاقات العثمانية لأوربية و التي تحصلت عليها في فترات زمنية مختلفة[2].

كما نالت السويد إمتياز حرية البحرية إثر معاهدة 1729م وذلك مقابل دفع 10.000 ريال كل عشر سنوات و تزويد الجزائر بـ15.000 ريال من العتاد الحربي، و أخشاب البناء، و تقديم 6.000 ريال عند تنصيب قنصل جديد لها بالجزائر[3].

و في سنة 1791م أصغى الداي حسن إلى العروض الإسبانية الدبلوماسية و وقعوا معاهدة في أوائل شهر ديسمبر و قد نصت من جديد على الجلاء عن وهران، و إنشاء حصن إسباني في المرسى الكبير لتسهيل العمليات التجارية الإسبانية مع بايلك الغرب، و إستعمال المياه الإقليمية لصيد السمك و في مقابل ذلك كان الإسبان يدفعون مبالغ مالية محددة[4].

و الظاهر أن القناصل كانوا في سباق مع منافسيهم و مع الزمن أيضا من اجل حماية مصالحهم التجارية في البحر المتوسط[5]، و كانت الدول الأوربية تقدم إتاوات و هدايا إلزامية مقابل السماح لها بالتجارة في الجزائر و التمتع بالحماية في مياه المتوسط و الحصول على التخفيضات الجمركية[6]، كما ذكر جمال قنان في كتابه العلاقات الجزائرية

[1] رمضان سلوان رشيد، المرجع السابق، ص 118.

[2] بليل رحمونة، المرجع السابق، ص 220.

[3] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص70.

[4] جون.ب وولف، المرجع السابق، ص410.

[5] بليل رحمونة، المرجع السابق، ص227.

[6] ناصر الدين سعيدوني و الشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ العهد العثماني، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص ص 29، 30.

الفرنسية أن المعاهدات كرست مبدأ الحصانة القنصلية و نصت على حرية التجارة و المبادلات و ضمان أمن التجار و ممتلكاتهم و تقديم التسهيلات في المتوسط.

نصت رسالة إعتماد الملك شارل التاسع لفانسون بيرطول كقنصل في الجزائر «نظرا لإزدياد الأهمية التجارية التي يمارسها رعايانا في الجزائر و على السواحل البربرية فإنه يتحتم تعيين قنصل بها لحماية مصالح التجار و حقوقهم»[1] و نصت ايضا بعض المعاهدات الإسبانية الجزائرية على حرية الملاحة في المتوسط، و جاء في معاهدة سلام و صداقة بين الجزائر و إسبانيا في 12 شعبان 1200هـ جاء في البند السابع يستطيع التجار الإسبان بالموانئ و السواحل الجزائرية أن ينزلوا بضائعهم و يتاجروا بحرية دون أن يدفعوا أكثر ما يدفعه الأهالي[2].

المبحث الثالث: الجوسسة

كان للجزائر علاقات مع العالم الخارجي أي دول العالم فأرادت هذه الدول أن تحصل على أخبار الإيالة بالتفصيل و ذلك عن طريق جواسيسها[3]، حسب ما تثبته تقارير البحارة و التجار و القناصل الذين علملوا على جمع أكبر قدر من المعلومات لصالح بلدانهم لتنفيذ مخططاتهم ضد الجزائر[4].

إن القناصل المعتمدون في الجزائر يمثلون بلدانهم في نفس الوقت يقدمون تقارير مفصلة حول أحوال الجزائر من الناحية الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية و الثقافية[5]، و و من بين هؤلاء الجواسيس نذكر المبعوث سانسون نابلون napallon الذي كان يتمتع

[1] جمان قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830، المرجع السابق، ص ص 322-329.

[2] يحيى بوعزيز، موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب، د.ط، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2009م، ص325.

[3] أحمد السليماني، النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، د.ط، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993م، ص ص 70،71.

[4] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص174.

[5] جون ب وولف، المرجع السابق، ص148.

بتجربة واسعة حيث عمل كقنصل و جاسوس و كتاجر، و كان يتكلم التركية بطلاقة و يفهم القاليد الإسلامية[1].

و الظاهر أن الاسرى الموجودين في سجون الجزائر لعبوا دورا مهم في الجوسسة حيث كانت الأخبار تنقل إلى القناصل عن طريق هؤلاء الأسرى[2]، و لقد أصبحت خزينة الجزائر محط آمال كل الطامعين، فإتجهت إليها أنظار قناصل بعض الدول الذين تجسسوا على ما تزخر به من أموال طائلة و منهم قنصل الولايات المتحدة الأمريكية وليام شالر 1822م الذي قدرها بحوالي 250 مليون دولار[3]، إلى قنصل فرنسا دوفال الذي يرى أنها لا تتجاوز 150 مليون فرنك، و أخيرا قنصل إنجلترا سان جون الذي يذهب إلى ابعد من صاحبه فيعطيها رقما يرتفع بها إلى 500 مليون فرنك[4].

بدأت الحكومة الفرنسية في تجسيد نواياها ضد الجزائر منذ أواخر القرن الثامن عشر، و ذلك بجمع مختلف المعلومات السياسية و العسكرية و الإقتصادية و الإجتماعية التي تخص إيالة الجزائر، و كان مصدر هذه المعلومات القناصل و المبعوثين الفرنسيين الذين أقاموا بالجزائر، و أرسلتهم فرنسا خصيصا للتجسس[5].

و لم يختلف القناصل عن بعضهم البعض في دور الجوسسة لصالح حكوماتهم، فهذا القنصل لومير الأول الذي يصرح في رسالته إلى الحكومة الفرنسية في 11 ديسمبر 1690م « رسالتي هذه لإخباركم عن أحوال الجزائر و لم أضيع فرصة واحدة لتقصي الأخبار... و ذلك لخدمتكم...»[6].

[1] أحمد السليماني، المرجع السابق، ص71.
[2] جون ب وولف، المرجع السابق، ص270.
[3] أحمد السليماني، المرجع السابق، ص71.
[4] محمد زروال، المرجع السابق، ص19.
[5] بليل رحمونة، المرجع السابق، ص 171.
[6] صالح العقاد، المرجع السابق، ص46.

و لقد لعب المبعوثون الدبلوماسوين دورا كبيرا في التجسس و ذلك بجمع المعلومات الهامة و تقديمها إلى القناصل، كما إحتار نابليون ضابطا مهندسا لدراسة أحوال الجزائر العامة[1]، فأرسل بوتان bautin عام 1808م و كلّفه بأن يعد له تقريرا شاملا عن أحوالها و أوضاعها العسكرية و الإقتصادية...إلخ،[2] و يدرس المكان المناسب لنزول القوات الفرنسية، حيث و وضع تقرير و مجموعة من الخرائط و الأشكال، و ذلك من أجل تسهيل غزوها[3].

استُقبل بوتان من طرف القنصل دوفال في مدينة الجزائر و فحص المدينة من رأس تامنفوست إلى سيدي فرج و حصل على معلومات هامة خارج الحدود المسموح للأجانب بزيارتها[4]، و أكد بوتان في مقدمة تقريره الذي أعده نهاية ربيع 1808م أن النقطتين الأساسيتين اللتين تستدعيان الإهتمام أكثر تتمثلان: أولا في إختيار المكان اللائق و افضل مكان للنزول هو ساحل سيدي فرج، أما النقطة الثانية فإن الجزائر لا تستطيع في نظره جمع أكثر من ستين ألف جندي، كما حدد الوقت الملائم لإنزال القوات على الساحل و الذي يمكن أن يتم فيما بين شهر ماي حتى أكتوبر، و لكن أفضل فترة هي التي تقع ما بين 10 ماي و 10 جوان، لقد أبحر بوتان[5] ليعود إلى فرنسا بعد أن أنجز مهمته بعد إقامة دامت قرابة شهرين[6].

و يعتبر القنصل الفرنسي دو كيرسي de kercy من بين القناصل الذين تجسسوا على الإيالة، حيث اقام في مدينة الجزائر مدة ثمان سنوات 1782-1791م كقنصل عام للحكومة الفرنسيةن و مكنته هذه الإقامة من الإطلاع على أوضاع الإيالة السياسية و

[1] يحيى بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية، المرجع السابق، ص118.

[2] جمال قنان، العلاقات الفرنسية الجزائرية...، المرجع السابق، ص328.

[3] يحيى بوعزيز، علاقات الجزائر...، المرجع السابق، ص118.

[4] أحمد السليماني، المرجع السابق، ص71.

[5] لم يتمكن بوتان من العودة إلى فرنسا مباشرة فقد إحتجزه الإنجليز في البحر و إستولوا على ما لديه من رسومات و تصاميم التي وصفها للتحصينات و المعلومات التي جمعها حول الجزائر. ينظر: جمال قنان، العلاقات الفرنسية الجزائرية، ص 329.

[6] جمال قنان، المرجع نفسه، ص330.

الإقتصادية و العسكريةن و لقد اعد مشروعين تجسس من خلالهم عن الإيالة الأول كان سنة 1782م و الثاني 1792م[1].

و لقد كانت إهتمامات الجواسيس تكمن فيما يتعلق بالساحل الجزائري و كانت مدينة الجزائر المحصنة تدعى المحروسة، لأن الأوربيون عجزوا على مدى ثلاثة قرون عن إحتلالها[2]، فكان للقناصل دور في التجسس حول ما تدخله سفن الغنائم، و هذا ما يعني أن كانت لهم عيون في الميناء ترصد و تسجل كل كبيرة و صغيرة[3].

كما قدم القنصل جون بون سانت أندري jonbon saint andré معلومات عن الجزائر إلى حكومته، حيث قدم نصائح لحكومته بضرب الجزائر ضربة قوية و سريعة لإنهاء الحرب في ظرف ثمانية أيامن و قدم معلومات حول نزول الحملة في مدينة تنس حيث ينطلق الجيش الفرنسي إلى مدينة الجزائر للهجوم عليها[4].

و يعتبر أيضا المبعوث هولان hulin من بين الجواسيس الذين وصلوا إلى الجزائر و قدموا معلومات مفصلة حولها، و إستغل هولان فرصة وجوده بالإيالة[5]، و لما عاد إلى باريس أعد مشروعا عنوانه ملاحظات حول الجمهورية الجزائريةن و تطرق هولان إلى مواضع في غاية الأهمية مثل الحكومة، السكان، القوات العسكرية، و التجارة و حتى مداخيل الدولة و الأسرى و القضاء، و كانت مهمة هولان تجسسية أكثر منها دبلوماسية،

[1] الغالي غربي و إبراهيم لوسي و آخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر –الخلفيات و الأبعاد–، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، دار هومه، الجزائر، د.ت، ص67.

[2] أحمد السليماني، المرجع السابق، ص72.

[3] بليل رحمونة، المرجع السابق، ص175.

[4] محمد زروال، المرجع السابق، ص 56.

[5] محمد زروال، المرجع نفسه، ص57.

فنابليون كان يسعى إلى الإطلاع على اسرار الدولة الجزائرية و كشف مواطن قوتها و نقاط ضعفها أكثر مما كان يسعى إلى الحصول على الترضية الكاملة[1].

و الظاهر أن الولايات المتحدة الأمريكية أرسلت مبعوثين دبلوماسيين إلى الجزائر لمعرفة معلومات مفصلة حول الإيالةن و من بين هؤلاء الجواسيس نذكر المبعوث جون لامب john lamb و هو أحد المبعوثين الذين كانوا يقدمون الأخبار للولايات المتحدة الأمريكية و هو مبعوث رسمي يمثل الكونغرس في الجزائر[2]، ذلك أن إرسال هذه البعثة إلى الجزائر لها إيجابيات للولايات المتحدة الأمريكية من خلال التقارير و المعلومات الدقيقة التي قدمها لامب عن كل ما يخص الإيالة[3].

من خلال ما سبق يمكننا أن نستخلص أن القناصل لعبوا دورا مهما في فدية الأسرى، حيث ان هذه المهمة ساهمت في التخفيف عنهم من وطأة الأسر، و إلى جانب القناصل هناك ايضا بعض التنظيمات الدينية التي كانت تساعد القناصل، كما قام القناصل بمهمة حماية المصالح التجارية في المتوسط، فمن خلال المهام التي أوكلت لهم تمكنت الجزائر من ربط معاهدات السلام و الصداقة مع الدول الأوربية، و إلى جانب هذه المهام المعلنة قام القناصل ببعض المهام الغير معلنة و التي تتمثل في مهمة التجسس، حيث ساهمت كل التقارير التي كتبها الدبلوماسيين الجواسيس في إفادة حكوماتهم عن كل ما يخص الجزائر.

[1] فريد بنور، المرجع السابق، ص ص 290-302.

[2] علي تابليت، "معاهدة السلام و الصداقة بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1795م"، معهد الترجمة، الجزائر، د.ت، ص93.

[3] نوال بركات، العلاقات الجزائرية الأمريكية أواخر العهد العثماني، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ الجزائر الحديث، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015-2016م، ص22.

الفصل الثالث: نماذج من البعثات الدبلوماسية الغربية في الجزائر.

المبحث الأول:البعثات الفرنسية.

المبحث الثاني: البعثات الأمريكية.

المبحث الأول: البعثات الفرنسية (سانسون نابلون-تورفيل أنموذجا)

إرتبطت الجزائر قديما بعلاقات متنوعة مع العالم المسيحي، لدرجة جعلت الدايات يرون في كثافة العلاقات و تنوعها مؤشرا لعظمة الجزائر و قوتها، حيث وصل إلى الجزائر عدد من السفارات الفرنسية و الأمريكية لتسوية بعض القضايا الجزئية و عقد معاهدات جديدة من أجل إرساء دعائم السلم الثابت بين الطرفين، فكانت بعض الدول تستخدم الدبلوماسية لتحقيق أهدافها و العمل على خلق الامن و السلم للوصول لغايتها و ذلك عن طريق ممثليهان و من بين البعثات التي وصلت إلى الجزائر البعثات الفرنسية و البعثات الأمريكية.

أرسلت فرنسا عدد من السفراء إلى الجزائر و من بين هؤلاء السفراء يمكن اخذ نموذج سفارة سانسون نابلون napallon و هو فرنسي من كورسيكا سبق له ان عمل في السفارة الفرنسية بالقسطنطينية، كي يسعى لإبرام معاهدة جديدة مع الجزائر، سافر المبعوث سنة 1623م إلى إستنبول أين تمكن من تخليص سفن مرسيلية تم الإستيلاء عليها عن طريق القرصنة[1] و من تحرير أسرى[2] فرنسيين[3].

حيث أنه في نهاية الأربعينيات من القرن السابع عشر لم تذهب إلى الجزائر إلا بعثة واحدة، و كان الملوك الفرنسيين بليئين في تخصيص المال لفداء أسراهم بالجزائر، فقد أعطى الملك لويس الثالث مبلغا زهيدا إلى سانسون نابلون napallon و و أمر المدن الفرنسية أن تدفع قيمة فداء زملائهم[4].

---

[1] القرصنة: أصل الكلمة إيطالي "corsa" و تعني التسابق البحري و الإعتداء على السفن و سواحل الدول الأجنبية، و منها إستقت كلمة قرصان، و قد إستعمل الفرنسيون قبل القرن السادس عشر كلمة attaque أي الهجوم، و كلمة ecameur بمعنى القرصان أو المهاجم، و مع بداية القرن السادس عشر بدأ تعميم كلمة cursaire في أوربا. ينظر: محمد بن سعيدانن المرجع السابق، ص45.

[2] أسير: تكتب esir في اللغة التركية، و هو الشخص الذي قبض عليه في الحرب فوقع في الأسر، التقيد بالشيء. ينظر: سهيل صابان، معجم الألفاظ العربية في اللغة التركية، ط1، مطابع الجامعة، الرياض، 2005م، ص35.

[3] صالح عباد، المرجع السابق، ص117.

[4] جون ب وولف، المرجع السابق، ص218.

و تجدر الإشارة أن سانسون نابلون napallon يعتبر من المطلعين على أحوال المغرب و عادات اهله، و قد إقترح على حكومته إتباع وسائل التهدئة برد الأسرى المسلمين و تقديم (الهدايا) اللازمة إلى حكومة الداي، و لقد وزع 200 جنيه حتى تمكن من عقد معاهدة جديدة سنة 1628م[1]، و لكن المبعوث واجه مشكلتين في الجزائر، الأولى: هي سعي الإنجليز لإفساد المفاوضات حتى يتمكنوا من الحصول على إمتياز[2] القل و عنابة و بخصوص المرجان أيضا، أما المشكلة الثانية فتتمثل في أن أتراك[3] الجزائر لم يعترفوا بالرسائل التي كان يحملها معه من السلطان العثماني، حيث تطلب الأمر إيفاد مبعوثين للتأكد من صحتها، و بعد أن تم التأكد من صحة هذه الرسائل إنطلقت المفاوضات و التي على غثرها تم توقيع معاهدة يوم 17 سبتمبر و 19 من نفس الشهر، و كانت لسانسون نابلون مهارة فائقة كمفاوض، حيث أن هذه المفاوضات كانت عبارة عن مناقشات لا نهاية لها، و مدولات معقدة و خطب طويلة، و محادثات سرية[4].

و لقد كان لسانسون مكانة لدى الإيالة، أولا لشخصيته و ثانيا لأنه وافق على دفع مبلغ من المال سنويا يقدمه حصن فرنسا بدلا من دفع ضريبة و هذا المبلغ أصبح مصدرا هاما لأجور فرقة الإنكشارية[5].

[1] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص42.

[2] الإمتيازات: هي المعاهدات المتضمنة المبادئ القانونية لإقامة المستأمنين من رعايا الدول الأجنبية في ممتلكات الدولة العثمانية و لممارسة نشاطهم التجاري المشروع فيها و تقرير حق رعايا الدولة العثمانية المقيمين في أراضي تلك الدول و سريان هذه المبادئ عليهم. ينظر: سامية عثماني و أسماء ذهبية، المرجع السابق، ص18.

[3] أتراك: ينتمي الأتراك العثمانيون إلى قبائل الغزا التركستانية بوسط آسيا، هاجروا موطنهم الأصلي بأذربيجان و اتجهوا غربا إلى شبه جزيرة آسيا الصغرى (الأناضول) و كونوا دولتهم في نهاية القرن الثالث عشر على حساب الدولة البيزنطية. ينظر: يحيى بوعزيز، الموجز في تاريخ ...، المرجع السابق، ص5.

[4] جون ب وولف، المرجع السابق، ص 217.

[5] جون ب وولف، المرجع السابق، ص283.

كما قدم سانسون نابلون الهدايا إلى الرياس[1]، و قدم للباشا أيضا هدايا و لأصحاب النفوذ خمسين ألف ليرة، ثم توجه إلى الديوان الكبير لتوقيع معاهدة بين البلدين كما تعهد الديوان بإعدام كل من يحاول فسخ الصلح، و في اليوم التالي وقعت إتفاقية بشأن إمتيازات المؤسسات التجارية الفرنسية و صادق الباشا[2] عليها، ثم صادق عليها الديوان[3].

و من بين ما جاء في هذا الإتفاق أن البوارج الفرنسية لن يقلعها القراصنة الجزائريون، و أنه في حالة ما إذا دخلت سفن الصيد بفعل الرياح المعاكسة أو بفعل البحر الهائج إلى مختلف أماكن الساحل و بالخصوص في جيجل و عنابة لا تتعرض لأي سوء[4]، و بموجب هذه المعاهدة إمتنع القراصنة من مهاجمة السواحل الفرنسية، كما منع بيع الأشخاص و الأشياء المأخوذة من السفن الفرنسية في ميناء الجزائر، و مارس التجار الفرنسيون أعمالهم التجارية بحرية تامة، و مارسوا شعائرهم الدينية كما هم معتادون[5].

و نصت المعاهدة أيضا على أن تطلق فرنسا الأسرى المسلمين لديها و تتعهد بعدم بيعهم لأمم معادية[6]، و بدورهم إعترف أتراك الجزائر بإمتيازات فرنسا في الباستيون بالقالة و إمكانية إعادة بناء تحصيناته بالإضافة إلى المتاجرة في الجلود و الشموع عبر عنابة، أما فرنسا فقد إلتزمت بدفع 26 دوبلة سنويا، و بعدها عين سانسون نابلون قائدا لكل المنشآت الفرنسية في الجزائر[7]، و بعدما أضيف بندا جديدا على المعاهدة ينص على أحقية سانسون

---

[1] الرياس: هم طائفة غير خاضعة خضوعا تاما للنظام الإداري، بل كان لهم حكم خاص، فهي بمثابة النقابة لربابنة البحر، و هي تتمتع بمحبة تامة و إحترام كبير لدى جمهور الشعب، لأنها كانت تحمي البلاد من غزوات العدو البحرية. ينظر: محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في بلاد الجزائر المحمية، تق و تح: محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1981م، ص42.

[2] الباشا: هو لقب عثماني أطلق على رتب متعددة عسكرية و مدنية، و أطق منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي على اللذين يرتقون إلى درجة وزير و أمير الأمراء. ينظر: سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، د.ط، مكتبة الفقه الوطنية، الرياض، 2000، ص52.

[3] عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص336.

[4] صالح عباد، المرجع السابق، ص 118.

[5] عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص337.

[6] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص42.

[7] صالح عباد، المرجع السابق، ص118.

بإدارة الباستيون طول حياته، و ذلك تقديرا للجهود التي قام بها من خلال خدماته الجليلة و بعد وفاته يحق للملك الفرنسي تعيين من يشاء[1].

و يمكن أخذ نموذج آخر من البعثات الفرنسية و هو المبعوث تورفيل taurville حيث قررت الحكومة الفرنسية أن تتبع سياسة معتدلة نحو جماعة التجارة في الجزائر، فكتب المركيز دي سيينيلي Deseignelay وزير الشؤون البحرية إلى أمير البحر تورفيل taurville بأن الوضع الحالي (أي الحرب مع إسبانيا) يجعل من الضرورة القصوى عقد معاهدة مع الجزائر[2].

و لقد جاءت هذه السفارة إلى الجزائر في ظروف جد حرجة للعلاقات الفرنسية الجزائرية، حيث تعرضت الجزائر أيضا للقصف من قبل الأميرال دوكين في عامي 1682-1683م حملة دفعت تكاليفها أكثر من خمسة و عشرين مليون فرنك إذ هاجم الأهالي مقر القنصلية الفرنسية و ألقي القبض على القس لوفاشي levacher و تم إقتياده إلى ميزو مورتو[3] (لقب حجي حسين)[4].

جاء تورفيل في يوم 2 أفريل مصحوبا بممثل الباب العالي[5]، و إستقبل إستقبالا حسنا حسنا مرضيا من طرف السلطة في الجزائر و تم توقيع معاهدة سلم بين البلدين[6]، و هي بمثابة معاهدة السلم المئوي الأولى و تضمنت 29 بندا، و من بين ما جاء في المعاهدة

[1] عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص338.

[2] محمد بن سعيدان، المرجع السابق، ص79.

[3] ميزو مورتو: (1095-1100هـ/1640-1701م) الحاج أو حجي حسين ميزو مورتو تولى السلطة في الفترة ما بين (1095-1100هـ) و أشتهر بكنيته ميزو مورتو التي تعني المشلول أو نصف ميت في فترة سابقة لعام 1670م و يرى بعضهم أن ولادته كانت في مايورقة إحدى جزر البليار لذا هناك من إعتبره من الأعلاج، لكن الدبلوماسي الفرنسي دارفيو قال أنه ولد بإسطنبول. ينظر: محمد بن سعيدان، المرجع السابق، ص79.

[4] محمد بن سعيدان، المرجع السابق، ص79.

[5] الباب العالي: هو مقر رئيس الوزراء أو الحكم في الدولة العثمانية، و قد أنشأه السلطان محمد الرابع سنة 1654م. ينظر: سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، المرجع السابق، ص49.

[6] صالح عباد، المرجع السابق، ص143.

تبادل جميع الأسرى من قبل الطرفين و و حللت القناصل من أي قروض سيئة و أثبتت المعاهدة عددا من الترتيبات[1].

كما نصت المعاهدة على إيقاف أعمال القرصنة و حرية التجارة، و أعفت المعاهدة القنصل[2] الفرنسي من دفع الديون المترتبة على مواطنيه في إيالة الجزائر[3]، و بعد عشرين يوم من المفاوضات كتب أن المعاهدة ستدوم مئة سنة بتاريخ 23 أفريل 1684م كما تضمنت طريقة المرور و أكدت على الخصوص ما جاء في المعاهدات الفرنسية الجزائرية السابقة[4].

و لقد حاول كل من القنصل الإنجليزي و الهولندي منع إتمام المعاهدة و لكن القصف كان قد أقنع الجزائريين بأن عليهم أن يلتجئوا إلى السلام إذا كانت جميع الشروط مرضية[5]، و لقد جاء في البند الثالث من المعاهدة و الذي ينص على أن يقوم السلم بين إمبراطور فرنسا و معالي الداي و الديوان[6] حتى يستطيع رعايا المملكتين من ممارسة تجارتهم و الإبحار بكل أمان و لا يستطيع أن يمنعهم أحد من ذلك.

أما البند السادس: فجاء فيه أن يتم تعامل سنف الطرفين بنفس المعاملة سواء الحربية أو التجارية[7].

البند الحادي عشر: فقد أقر عدم جواز أسر فرنسي على متن سفينة معادية أو أجنبي على ظهر سفينة أجنبية تحت أي صفة كان عليها و الأمر نفسه يطبق على الجزائر.

---

[1] كنزة بركات و صمرة زروخي، المرجع السابق، ص57.

[2] القنصل: هو موظف تعينه إحدى الدول في البلاد الأجنبية و لا سيما في الثغور لحماية رعايا دولته العابرين و المقيمين. ينظر: رحمونة بليل، المرجع السابق، ص258.

[3] صالح عباد، المرجع السابق، ص143.

[4] محمد بن سعيدان، المرجع السابق، ص79.

[5] محمد بن سعيدان، المرجع نفسه، ص80.

[6] الديوان: هو أعلى سلطة في الجزائر و يتكون من الديوان الكبير الذي يجتمع أعضاءه في المناسبات الرسمية و المراسم الدينية، أما الديوان الصغير يتشكل من موظفين سامين. ينظر: ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، د.ط، البصائر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2014م، ص ص 111،112.

[7] كنزة بركات و صمرة زروخي، المرجع السابق، ص ص 57-58.

البند الواحد و العشرون: إعفاء القنصل من دفع أي ضريبة على المواد التموينية و على السلع الضرورية للإستهلاك المنزلي[1]. (ينظر الملحق رقم 2)

و بموجب هذه المعاهدة تم إطلاق سراح جميع الأسرى من كلا البلدين و لن يطالب القراصنة بعدها بديون أتباعهم[2].

كان لهذه المعاهدة أثر طيب على العلاقات بين البلدين و لو لمدة قليلة، حيث تبادل الطرفان الهدايا، فقدمت البعثة التي توجهت صحبة تورفيل إلى فرنسا (جعفر آغا) إلى لويس الرابع عشر 12 فرسا من أجود الخيول و تسلمت مقابل ذلك ثلاث بنادق و ثلاث مسدسات و سيفا مزركش بالأحجار الكريمة و 12 ميدالية ذهبية و ستة زرابي فاخرة، و ساعة ذات ستة عناقيد[3].

و في شهر ماي 1686م جاء " دي تورفيل" إلى الجزائر مصحوبا بالهدايا إلى الداي حسين و الديوان منها مركب مزود بـ12 مدفع لتظهر فرنسا حسن نيتها في إقامة السلم بين البلدين، لكنها في حقيقة الأمر لم تكن صادقة في ذلك و هذا ما أثبتته الأحداث إذ ما لبث أن تعكرت الأحوال و أعلنت فرنسا الحرب على الجزائر و تذرعت بأن الحكومة الجزائرية قد سمحت ببيع إحدى الغنائم الفرنسية من طرف بحار من "سالا" بسوق العبيد بالجزائر[4].

المبحث الثاني: نماذج من البعثات الديلوماسية الأمريكية

وصلت إلى الجزائر عدد من البعثات الأمريكية لتسهيل مهام التفاوض، و يعتبر جون لامب john lamb مبعوث رسمي يمثل الكونغرس في الجزائر[5]، و هو أول مبعوث أرسل إلى الجزائر لعقد معاهدة سلم[6].

[1] جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا، المرجع السابق، ص ص 294-299.

[2] عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص ص 426-427.

[3] محمد بن سعيدان، المرجع السابق، ص80.

[4] كنزة بركات و صمرة زروخي، المرجع السابق،ص 58.

[5] علي تابليت، العلاقات الجزائرية...، المرجع السابق، ص93.

[6] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ج2، ص 219.

و لكن رغم ذلك الرفض وصل لامب lamb إلى الجزائر في 25 مارس 1786م قادما من لشبونة[1]، إستقبل الداي المبعوث الأمريكي من أجل الخوض في مفاوضات بين البلدين[2]، و و سرعان ما إكتشف لامب أن الداي غير مستعد للمفاوضات حيث إشترط أن تفتدي الولايات المتحدة الأمريكية أسراها بمبلغ باهظ من المال، و لقد سأله الداي عن المبلغ الذي سيدفعه مقابل 21 أسيرا أمريكيا، و أجاب لامب lamb أنه سيدفع 10.000 دولار أما الداي فقد أجابه أنه لن يطلق الأسرى بأقل من 50.000 دولار.

إشترط الداي بعدها مبلغ 59.496 دولار مقابل واحد و عشرين من الأسرى الأمريكيين إلا أن لامب أراد تخفيض المبلغ، و في 5 أفريل رفع جون لامب المبلغ إلى 30.000 دولار و بالرغم من هذه الزيادة المعتبرة بقي الداي مصرا على رفضه لهذه الزيادة، و في 7 أفريل وافق جون لامب على أن يدفع 50.000 دولار لتحرير الأسرى و وعد بالعودة في ظرف أربعة اشهر من المال المطلوب و المتفق عليه[3].

و بعدها غادر إيالة الجزائر و لعل من أسباب فشله تصرفه غير لائق، بالإضافة إلى أنه لا يحق له أن يعرض أكثر من مئتي دولار فدية[4] للأسير الواحد، في حين أن الداي كان كان يطلب مبلغ 59.496 دولار كفدية للواحد و العشرين أسيرا[5].

و هناك سبب آخر يراه المؤرخون حول فشل مفاوضات جون لامب أن الأمريكيين يلومون مبعوثهم أنه قليل الخبرة و لا يحسن غير الإنجليزية[6]، و لقد سجل الداي في دفاتر

---

[1] علي تابليت، العلاقات الجزائرية ...، المرجع السابق، ص93.

[2] نوال بركات، المرجع السابق، ص40.

[3] علي تابليت، العلاقات الجزائرية...، المرجع السابق، ص131،130.

[4] فدية: تكتب بالتركية fidye و تنطق فدية، مايقدم من مال لتخليص الأسير المرهن. ينظر: سهيل صابان، معجم الألفاظ العربية في اللغة التركية، المرجع السابق، ص148.

[5] جون ب وولف، المرجع السابق، ص 46.

[6] علي تابليت، العلاقات الجزائرية...، المرجع السابق، 131.

الدولة أن الولايات المتحدة الأمريكية قبلت دفع المبلغ المالي لفدية أسراهم و وعد السفير[1] بإحضار المبلغ بعد أربعة أشهر بعد رحيله عن الجزائر[2].

و قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمحاولات عديدة لتكوّن حلف ضد الجزائر و لكنها لم تنجح فلجأت إلى المساعي الدبلوماسية لإرسال بعثات إلى الجزائر إلا أن الداي محمد عثمان[3] في بادئ الأمر رفض إستقبال المبعوثين الدبلوماسيين على أن أول معاهدة بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية لم تعقد إلا سنة 1795م حيث دامت الإتصالات و المفاوضات عشر سنوات.

و أثناء هذه المدة لم تترك الولايات المتحدة الأمريكية دولة أوربية لم تتصل بها، من الدول الصغرى، مثل البندقية، إلى المتوسطة مثل هولندا، إلى الكبرى مثل روسيا، لتكوّن معها حلفا ضد الجزائر و الدول المغربية عامة[4].

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمحاولات عديدة و لما لم تنجح تلك المحاولات رضي الأمريكان بالأمر الواقع و سأل الرئيس جورج واشنطن[5] في 8 مايو 1792م مجلس الشيوخ الأمريكي عما إذا كان يوافق على مشروع معاهدة سلم مع الجزائر[6].

و من بين المبعوثين الأمريكيين الذين وصلوا إلى الجزائر لعقد معاهدة سلم و صداقة المبعوث جوزيف دونالدسون José Donuldson، كلف الكولونيل هامفري الوزير الأمريكي

---

[1] سفير: تكتب sefier و تنطق سفير، ممثل دولة في دولة أخرى و السفيرة مؤنث السفير. ينظر: سهيل صابان، معجم الألفاظ العربية في اللغة التركية، المرجع السابق، ص113.

[2] رندة مداح و شهرزاد زميت، المرجع السابق، ص80.

[3] محمد عثمان: تولى محمد عثمان باشا الحكم بعد الداي علي باشا الملقب ببوصياغ، و كان عارفا بقوانين الدولة ملتزما بأحكام الشريعة محبا للجهاد، محبا للعدل و الإنصاف و متقشفا في نفقاته. ينظر: أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص ص 15-20.

[4] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ج2، ص219.

[5] جورج واشنطن: و هو الرئيس الذي إنتخب في اليوم الثلاثين من شهر أفريل 1789م، تولى منصب الرئاسة ثماني سنين كان من خلالها المثل الأعلى في الوطنية و حسن التدبير. ينظر: علي تابليت، العلاقات الجزائرية...، المرجع السابق، ص21.

[6] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ج2، ص 230.

في لشبونة من قبل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بالدخول في مفاوضات مع الجزائر، و تبعا لذلك كُلف جوزيف دونالدسون بالذهاب إلى الإيالة لعقد معاهدة صلح[1].

حل دونالدسون بالجزائر يوم 3 سبتمبر 1795م، على الساعة الثانية و النصف زوالا في جو حار جدا[2]، و لما وصل مركب دونالدسون حامل الأمريكي في السارية و راية الهدنة في المقدمة، و حلت السفينة بالجزائر، و كان أحد الأسرى في إنتظاره و هو جيمس ليندر كاثكارت[3] الذي يحتل منصبا هاما ككاتب لدى الداي و إيالة الجزائر[4].

و قبل الشروع في المفوضات أرسل الداي كاتبه كاثكارت إلى دونالدسون ليخبره بمطالب الجزائر، لعقد معاهدة السلام و الصداقة مع أمريكا[5]، و تنص الشروط على ما يلي 2.247.000 نقدا، و فرقاطتين من نوع 36 مدفعا لكل واحد منهما، جزية سنوية من العتاد الحرب بقيمة 12.000 سكوين جزائري و هدايا قنصلية سنوية كما جرت العادة[6].

كان دونالدسون في حالة قنوط عندما تسلم قائمة الشروط من كاثكارت، و يذكر كاثكارت في كتابه قنصل أمريكا في المغرب « بعد أن إطلع على تلك الرسائل عقد جلسة للمشاورة و أسفرت المداولة على إقتراح بأن يعرض السفير 543000 دولار في مقابل معاهدة السلام و فدية الأسرى»[7].

---

[1] وليام شالر، المصدر السابق، ص129.

[2] علي تابليت، العلاقات الجزائرية ...، المرجع السابق، ص175.

[3] كاثكارت: هو جيمس ليندر كاثكارت James Leander Cathcart أمريكي الجنسية، القي القبض عليه في عام 1785م و كان نصيبه العمل في قصر الداي، و قبل إطلاق سراحه عام 1796م أصبح موظفا مسيحيا للداي و له حانة داخل السجن، غستطاع أن يشتري سفينة تجارية يقوم بتأجيرها. ينظر: علي تابليت، المرجع السابق، ص117.

[4] علي تابليت، المرجع نفسه، ص266.

[5] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ج1، ص 230.

[6] علي تابليت، العلاقات الجزائرية ...، المرجع السابق، ص268.

[7] جيمس كاثكارت، المصدر السابق، ص168.

عقدت المعاهدة يوم 5 سبتمبر 1795م بين الداي بابا حسن و الرئيس جورج واشنطن تم توقيع هذه المعاهدة بالجزائر وقعها عن الجزائر بابا حسن[1] و عن الولايات المتحدة الأمريكية المبعوث الخاص جوزيف دونالدسون و القنصل العام لأمريكا في الجزائر وليام شالر.

حررت بالعربية و أمضيت يوم السبت الواحد و العشرين من صفر 1210هـ (الخامس سبتمبر 1795)، و هذه ترجمة الصيغة التي صادق بها الرئيس الأمريكي جورج واشنطن على هذه المعاهدة:

« و الآن: فليكن معلوما أني جورج واشنطن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن قرأت و درست هذه المعاهدة، و بعد إستشارة و قبول مجلس الشيوخ، أقبلها و اصادق عليها، و أؤكدها في جميع فقراتها و موادها».

« و إشهادا على هذا، فإني قد وضعت ختم الولايات المتحدة الأمريكية عليها، و امضيتها بيدي في مدينة فيلاديلفيا اليوم 7 مارس 1796م، و العام العشرين من إستقلال الولايات المتحدة الأمريكية»[2].

[1] الداي حسن شاوش: و هو الملقب ببابا حسن (1093-1094هـ/1682-1683م) تصدى لغارة الأسطول الفرنسي بقيادة دوكان، و كان هذا الأسطول يتألف من 30 سفينة بشن هجوم مفاجئ على شرشال. ينظر: ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص54.

[2] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ج1، ص 230.

و في مقابل ذلك قبل الداي التدخل لدى تونس و طرابلس من اجل عقد معاهدة سلم و صداقة مع الحكومة الأمريكية و بعد أن وافق مجلس الشيوخ على الإتفاقية و في 2 مارس 1796م وقعت معاهدة سلام بينهما[1]، كما وعد داي الجزائر الحكومة الأمريكية بأنه سيوصل الطرفان إلى حل سلمي و بموجب هذا الإتفاق تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية من جهتها بأن تدفع ضريبة سنوية للجزائر مقدارها 12000[2] سكوين[3].

و الظاهر ان هذه المعاهدة كانت إنتصارا كبيرا يتمثل في عزل أمريكا عن أصدقائها الذين كان يمكنهم أن يقوموا بدور الحليف ضد الجزائر، كما كان للمعاهدة مزايا كبيرة لأمريكا لأن الجزائر تعهدت بحماية التجارة الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط و القيام بمساعيها الحميدة لدى باشا طرابلس لتحقيق السلام بين بلاده و أمريكا و من هنا اصبحت الجزائر طرفا ثالثا ضمينا للسلام، فوقعت المعاهدة بين طرابلس و أمريكا و قامت أيضا بنفس المساعي لدى باشا تونس لصالح أمريكا[4].

و فعلا فقد عقدت معاهدة بعد ذلك بين أمريكا و طرابلس، و هذه المعاهدة ضمنها بابا حسن داي الجزائر بتوقيعه يوم 3 يناير 1797م بالجزائر المحروسة، و جاء في مادتها الأولى: هذه معاهدة سلم و صداقة متينة بين الولايات المتحدة الأمريكية و باي و سكان طرابلس البربروسية، بقبول الطرفين، و بضمان الداي القوي جدا، داي الجزائر[5].

تضمنت العاهدة المنعقدة بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية إثنين و عشرين مادة نذكر منها:

---

[1] أبو القاسم سعد الله، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر، ج1،طبعة خاصة، دار البصائر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2007م، ص249.

[2] وليام شالر، المصدر السابق، ص130.

[3] سكوين: عملة من ذهب ذات قيمة غير ثابتة كانت تستعمل في الجزائر و في الدولات الإيطالية و في تركيا، و كانت في ذلك الحين في الجزائر تساوي دولارين (بالدولار الإسباني) للقطعة. ينظر: وليام شالر، المصدر السابق، ص130.

[4] نوال بركات، المرجع السابق، ص32.

[5] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ج1، ص230.

- **المادة 01:** و تنص المادة الأولى أن السلام و الصداقة بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية سيبقى وطيد و أنه بعد هذا التاريخ لن يترك شيء يزعج سلام البلدين.
- **المادة 02:**و تنص هذه المادة أنه عندما تصل سفن أمريكا إلى ميناء الجزائر و تبيع سلعتها يأخذ منها 5 بياستر و في حالة عدم بيع البضاعة لا يأخذ منها شيء.
- **المادة 03:** تضمنت بيانات المادة الثالثة أنه إذا إلتقت سفن حربية أو تجارية تابعة لأمريكا في عرض البحر مع سفن حربية أو تجارية تابعة للجزائر فإنه لا يؤذي أحدهما الآخر[1].
- **المادة 04:** إذا إلتقت سفن حربية للحاكم الأمريكي مع سفن حربية أو سفت تجارية، و أن هذه السفن لها جواز مرور سلم من حاكم الجزائر أو من القنصل الأمريكي المقيم بالجزائر لا يمكن لأحد أن يمس بأي شيء بل تواصل طريقها بسلام، ايضا أن السفن الحربية الجزائرية الكبيرة او الصغيرة لا تمس السفن الأمريكية التي ليس لها جوازات مرور أمريكية خلال فترة ثمانية عشر شهرا بعد تاريخ تقديم الجوازات بسبب معاهدة السلم و بعد تاريخ معاهدة السلم و صرحت أمريكا في هذه المادة أنه إذا وجد جواز أمريكي في أيدي طاقم لا ينتمي لشعبه فسيلقي القبض عليه كغنيمة لأن ذلك لم يكن ضمن شروط معاهدة السلم هذه.
- **المادة 05:** جاء في هذه المادة أنه لا أحد من قادة السفن الجزائرية أو ضباطهم أو قادتهم أن يأخذوا أي شخص عنوة من السفن الامريكية إلى سفنهم أو إحضار مثل هذا الشخص إلى اماكن أحرى و أنهم لن يستجوبوهم على أساس أي شيء أو القيام بإيذائهم مهما كانت نوعية الناس مادام هؤلاء متواجدين على السفن الأمريكية[2].

[1] نوال بركات، المرجع السابق، ص32.

[2] نوال بركات، المرجع نفسه، ص33.

و الملاحظ أن هذه المعاهدة كانت لصالح الجزائر من جميع الوجوه، إذ طلبت الجزائر مثلا من امريكا أن تبني لها سفنا في أمريكا على أن تدفع الجزائر تكاليفها عند إستلامها إياها، و طلبت الجزائر من أمريكا دفع جزية سنوية تقدر بـ 21.600 دولار أي ما يعادل أنذاك 64.800 فرنك، و هدية تتمثل في سفينة (الهلال) ذات 36 مدفع[1].

من خلال ما سبق ذكره نستنتج أن أهم ما يميز العلاقات بين الجزائر و فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية هو وجود ممثلين دبلوماسيين لهؤلاء البلدان، غير أن هذا التواجد الدبلوماسي الفرنسي و الأمريكي في أرض الجزائر لا يعني أن العلاقات بين الطرفين كانت في حالة سلم دائم، و عند تأزم العلاقات كانوا حكام هؤلاء البلدان يرسلوم مبعوثين عنهم إلى الجزائر من اجل التوصل إلى عقد إتفاقيات هدنة و تحسين العلاقات مثل المبعوث الفرنسي تورفيل الذي وصل إلى الجزائر في وقت كانت فيه العلاقات الجزائرية الفرنسية حرجة حيث توصل الطرفان إلى عقد معاهدة سلم و صداقة بين البلدين، ذلك أن تعيين هؤلاء الدبلوماسيين له فائدة في ترسيخ العلاقات السلمية بين الطرفين، و لقد سهرت هذه الدول على تكوين الدبلوماسيين تكوينا يجعلهم قادرون على تحمل مسؤوليتهم، فلم تكن قادرة على الإستغناء عن خدمات دبلوماسييها حيث نجد هئية دبلوماسية متكاملة لكل دولة من الدلو الأوربية المتعاملة مع الجزائر.

[1] علي تابليت، معاهدة السلام و الصداقة ...، المرجع السابق، ص100.

خاتمة

بعد دراستنا المتواضعة لموضوع التمثيل الدبلوماسي الأوربي في الجزائر في الفترة الحديثة 1564 إلى 1830م توصلنا إلى مجموعة من النتائج:

1-حظي أعضاء البعثة الدبلوماسية الأوربية في الجزائر بالحصانة التي منحتها لهم المعاهدات المبرمة بين الجزائر و دول أوربا، و هذا ما أكدته أغلب بنود المعاهدات مثل توفير الأمن و ممارسة المعتقدات الدينية بكل حرية.

2-كان التمثيل الدبلوماسي الأوربي على شكلين، الأول عن طريق تعيين القناصل و كانت مهامهم دائمة بحكم إقامتهم في مدينة الجزائر، و الشكل الثاني عن طريق إيفاد المبعوثين و كان هذا الشكل يعرف بالبعثات الخاصة مثل بعثة تورفيل و سانسون نابلون و التي كانت تنتهي بإنتهاء مهمتها.

3-حظي القناصل الأوربيون فور وصولهم إلى الجزائر ببعض البروتوكولات مثل طلقات المدفع، كما كان القناصل يقومون ببعض التحيات لحكام الإيالة مثل " تقبيل اليد"، غير أن هذه العادة إعتبرها القناصل إهانة لشخصية القنصل و حاولت بعض الدول الأوربية تخليص دبلوماسييها من هذا العرف و أصبح الإكتفاء بالمصافحة باليد فقط.

4-ظهور المنافسة بين الدول الأوربية من أجل الحصول على تمثيل دبلوماسي في مدينة الجزائر حرصا منها على المحافظة على مصالحها مع إيالة الجزائر.

5-كانت الهدايا القنصلية إحدى الوسائل التي لجأ إليها قناصلة الدول الأوربية لخدمة مصالحهم، كما ساهمت في تسهيل المفاوضات المتعلقة بإطلاق سراح الأسرى، و كان كل تأخير في تقديم الهدايا القنصلية يعرض القناصل للمضايقات، و من جهتها كانت الإيالة تطالب بتبديل القناصل و عدم بقائهم في عملهم مدة طويلة، حتى يتدعم دخل الخزينة من خلال الاستفادة من هدايا قنصلية جديدة.

6-تعددت مهام القناصل فمنها المعلنة و منها غير المعلنة، حيث كان الدور الأساسي الذي يقوم به القناصل هو حماية المصالح التجارية و ضمان سلامة أساطيلهم في البحر المتوسط.

7-شكلت عملية إفتداء الأسرى محورا مهما في العلاقات بين الجزائر و دول أوربا، حيث لعب القناصل دورا مهما في محاولة معالجة هذا الملف عن طريق الإفتداء.

8-قام الممثلون الدبلوماسيون الأوربيون بمهام غير معلنة تمثلت في عملية الجوسسة، حيث سمح عدم وجود الرقابة و الأمن للقناصل بالتحرك و تدوين معلومات و تقارير مفصلة حول الجزائر، و كانت أغلب هذه التقارير تشجع على ضرورة غزو الإيالة، كما اشتملت على معلومات و خطط لإنجاح حملات الغزو.

9-لم تهتم الجزائر بتعيين قناصل لتمثيلها في بلدان أوربا و الولايات المتحدة الأمريكية، بل كانت ترسل مبعوثين لفترات قصيرة جدا في مهام مضبوطة، حالها في ذلك حال الولايات العربية الإسلامية ذلك أن المسلم عموما لم تكن تراوده فكرة الإقامة في البلدان الأوربية لموانع شرعية.

فهرس الأعلام و الأماكن

الملحق رقم 01: رسالة من نابليون القنصل الأول للجمهورية الفرنسية إلى الداي مصطفى باشا.

N° 132.

Bonaparte,
Premier Consul de la République Française,
A Moustafa-Pacha, Dey d'Alger.

« Illustre et magnifique Seigneur,

« L'état de guerre survenu entre la République Française et la Régence d'Alger, ne prit point sa source dans les rapports directs des deux Etats ; il est aujourd'hui sans motif.

« Contraire aux intérêts des deux peuples, il le fut toujours aux inclinations du gouvernement Français. Persuadé qu'il l'est pareillement aux vôtres, je n'hésite point à donner au citoyen *Dubois-Thainville* l'ordre de se rendre près de vous avec des pleins pouvoirs pour rétablir les relations politiques et commerciales des deux Etats, sur le même pied où elles étaient avant la rupture.

« J'ai la confiance que vous ferez à ce négociateur le même accueil que j'aurais fait à celui de vos sujets que vous auriez chargé d'une semblable mission près de moi.

« Recevez, illustre et magnifique Seigneur, l'expression de mes sentiments et de mes vœux pour votre prospérité.

« Donné à Paris, au palais National des Consuls, sous le sceau de la République Française, le 15 floréal an VIII de la République (5 avril 1800).

« *Signatures de* Le premier Consul, BONAPARTE. — Par le premier Consul le Secrétaire d'Etat, HUGUES, B. MAZET. — Le Ministre des relations extérieures, CH. MAN. TALLEYRAND.

A son arrivée à Alger, M. Dubois Thainville conclut un armistice sur lequel les archives du consulat me fournissent les documents ci-après.

N° 133. — Enregistrement de l'armistice illimité, conclu le premier thermidor an huitième (1), entre la Régence d'Alger et la République Française.

« D'ordre du citoyen Dubois-Thainville, commissaire général des relations commerciales de la République Française à Alger, chargé de traitter la paix avec cette Régence, Nous, chancelier de ce commissariat, soussigné, avons enregistré l'armistice illimité conclu aujourd'hui entre cette Régence et la République Française, pour le

(1) 20 juillet 1800.

مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ج2، ص169.

الملحق رقم 02: بنود معاهدة السلم المبرمة بين الجزائر و فرنسا في 24 أفريل 1684م

البند1:

إن المعاهدة المبرمة بين إمبراطور فرنساو السلاطين، أو التي سيبرمها مستقبلا سفير فرنسا، المبعوث الخاص لدى الباب (العالي) من أجل السلم و راحة مماليكهما ستحترم و تراعى بدقة و إخلاص بدون الإخلال بها من أي طرف من الطرفين.

البند2:

كل قرصنة و كل الأعمال العدائية سواء في البحر أو على البر ستوقف من الآن فصاعدا بين سفن و رعايا إمبراطور فرنسا و أصحاب السفن الخواص من مدينة و مملكة الجزائر.

البند3:

سيقر السلم في المستقبل بين إمبراطور فرنسا و الأماجد الباشا و الديوان و ميليشيا مدينة و مملكة الجزائر و بين رعاياهما و يستطيعون المتاجرة في كل البلدين و الإبحار بكل أمان بدون التعرض لهم لأي سبب و تحت أي عنوان كان.

البند28:

إذا ما وقع خرق لمعاهدة السلم هذه، لقد لا قدر الله، المبرمة بين الفارس دي تورفيل بإسم إمبراطور فرنسا و بين الداي الباشا، الديوان و أوجاق مدينة و مملكة الجزائر فإن التجار الفرنسيين و في أي مكان يكونون في أراضي هذه المملكة يستطيعون الإنسحاب إلى أية جهة يريدونها بدون أن يتعرضوا للإيقاف خلال مدة ثلاثة أشهر.

البند 29:

إن البنود أعلاه ستقر و يصادق عليها من طرف كل من إمبراطور فرنسا و الداي الباشا، الديوان، و أوجاق الجزائر للعمل بها و إحترامها من طرف رعاياهما لمدة مائة سنة. و لكي لا يتذرع أحد بجهلها فإنه يتم الإعلان عنها و إشهارها في كل مكان تدعوا فيه الحاجة لذلك

جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا...،المرجع السابق، ص ص 294-301.

القائمة البيبليوغرافية

المصادر:

1. حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تق و تع: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1982م.

2. إبن خلدون عبد الرحمان، ديوان المبتدأ و الخبر في تاريخ العرب و البربر و من عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ج1، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، 2010.

3. الزهار أحمد الشريف، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر 1169-1246هـ/1754-1830م، تح: أحمد توفيق المدني، د.ط، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1982م.

4. شالر وليام، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر، تر: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1982م.

5. كاثكارت جيمس، مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب، تر: إسماعيل العربي، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982م.

6. إبن المفتي حسين بن رجب شاوش، تقيدات إبن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر و علمائها، تح: فارس كعوان، ط1، بيت الحكمة، الجزائر، 2009.

7. إبن ميمون محمد، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تق و تح: محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1981م.

8. هابنسترايت ج. أو، رحلة العالم الألماني ج.أو هابنسترايت إلى الجزائر و تونس و طرابلس 1145-1732، تر و تق: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2007.

9. سيمون بيفايفر، مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر، تق و تع: أبو العيد دودو، د.ط، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1974م.

المراجع:

1. آلتر عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر: محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1989م.
2. بنور فريد، الجواسيس الفرنسيون في الجزائر 1782-1830م، دار الواحة للكتاب، الجزائر، د.ت.
3. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م.
4. بوعزيز يحيى، المراسلات الجزائرية الإسبانية في أرشيف التاريخ الوطني لمدريد 1780-1798م، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993م.
5. بوعزيز يحيى، الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009م.
6. بوعزيز يحيى، علاقات الجزائر الخارجية مع دول و ممالك أوربا 1500-1830م و يليه المراسلات الجزائرية الإسبانية، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر و التوزيع، الجزائر، د.ت.
7. بوعزيز يحيى، موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب، د.ط، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2009م.
8. تابليت علي، العلاقات الجزائرية الأمريكية 1776-1830م، ج1، د.ط، منشورات ثالة، الجزائر، 2013م.
9. تونسي خير الدين، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، ط1، الدار التونسية للنشر، تونس، د.ت.
10. جون بـ.وولف، الجزائر و أوربا 1500-1830م، تر و تح: أبو القاسم سعد الله، د.ط، عالم المعرفة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2015م.
11. حمداني عمار، حقيقة غزو الجزائر، تر: لحسن زغدار، د.ط، منشورات ثالة، الجزائر، 2015م.
12. حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2008م.

13. رايت لويس و ماكليود جوليا، الحملات الأمريكية على شمال إفريقيا في القرن الثامن عشر، تع: محمد روحي البعلبكي، د.ط، مكتبة الفرجاني، ليبيا، د.ت.
14. الرضا هاني، الدبلوماسية تاريخها قوانينها و أصولها، ط1، دار المناهل، بيروت، 1997م.
15. الزبيري محمد العربي، التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792-1830م، د.ط، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1982م.
16. زروال محمد، العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791-1830م، د.ط، دار دحلب، الجزائر، 1993م.
17. زوزو عبد الحميد، محطات في تاريخ الجزائر، د.ط، دار هومه للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2014م.
18. سعد الله أبو القاسم، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر، ج1، طبعة خاصة، دار البصائر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2007م.
19. سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الإحتلال، ط3، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1982م.
20. سعيدوني ناصر الدين و الشيخ المهدي البوعبدلي، الجزائر في التاريخ العهد العثماني، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.
21. سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830م، د.ط، البصائر الحديدية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2012م.
22. سعيدوني ناصر الدين، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، د.ط، البصائر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2014م.
23. سعيدوني ناصر الدين، ورقات جزائرية دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2009م.
24. سليماني أحمد، النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، د.ط، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993م.

25. شوفالييه كورين، الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر 1510-1541م، تر: جمال حمادية، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م.
26. شويتام أرزقي، المجتمع الجزائري و فعالياته في العهد العثماني، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2005م.
27. صابان سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، د.ط، مكتبة النهضة الوطنية، الرياض، 2000م.
28. صابان سهيل، معجم الألفاظ العربية في اللغة التركية، ط1، مطابع الجامعة، الرياض، 2005م.
29. عباد صالح، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830م، د.ط، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2012م.
30. أبو عباه سعيد، الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها، ط1، دار الشيماء للنشر و التوزيع، فلسطين 2009م.
31. عبد القادر نور الدين، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى إنتهاء العهد التركي، د.ط، دار الحضارة، الجزائر، د.ت.
32. العقاد صلاح، المغرب العربي في التاريخ الحديث و المعاصر الجزائر تونس المغرب الأقصى، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، 1993م.
33. عميراوي احميدة، الجزائر في أدبيات الرحلة و الأسر خلال العهد العثماني مذكرات تيدنا أنموذجا، د.ط، دار الهدى، الجزائر، 2003م.
34. الغالي غربي و لونيسي إبراهيم و تلمساني بن يوسف و بوجلة عبد المجيد، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات و الأبعاد، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954م، دار هومة، الجزائر، د.ت.
35. بن قبي صالح، الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس و اليوم و محاضرات أخرى، د.ط، الجزائر، 2002م.

36. قنان جمال، العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830م، د.ط، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 2005م.
37. قنان جمال، قضايا و دراسات تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، د.ط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، د.ت.
38. قنان جمال، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830م، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 2007م.
39. بن محمد الهلايلي الميلي مبارك، تاريخ الجزائر في القديم و الحديث، ج3، د.ط، مكتبة النهضة، الجزائر، 1964م.
40. المدني أحمد توفيق، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر و إسبانيا 1492-1792م، د.ط، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، د.ت.
41. المدني أحمد توفيق، محمد باشا داي الجزائر 1766-1791م، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر و التوزيع، المجلد السابع، د.ط، الجزائر، 2010م.
42. نايت بلقاسم مولود قاسم، شخصية الجزائر الدولية و هيبتها العالمية قبل سنة 1830م، ج1، ط2، شركة دار الأمة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2007م.
43. نايت بلقاسم مولود قاسم، شخصية الجزائر الدولية و هيبتها العالمية قبل سنة 1830م، ج2، ط2، شركة دار الأمة للطباعة و النشر، الجزائر، 2007م.
44. هلايلي حنيفي، بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2007م.
45. وليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، د.ط، تع و تق: عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1996م.
46. ويلسون جيمس، الأسرى الأمريكان في الجزائر 1785-1797م، تر: علي تابليت، د.ط، منشورات ثالة، الجزائر، 2007م.
47. ياغي إسماعيل أحمد، العالم العربي في التاريخ الحديث، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997م.

الرسائل الجامعية:

1. بركات نوال، العلاقات الجزائرية الأمريكية أواخر العهد العثماني، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016م.
2. بركات كنزة و زروخي صمرة، العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال بدايات 1671-1830م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017م.
3. رحمونة بليل، القناصل و القنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564 إلى 1830م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، جامعة وهران، 2010-2011م.
4. بن سعيدان محمد، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص التاريخ الحديث، المركز الجامعي بغرداية، 2011-2012م.
5. خشمون حفيظة، مهام مفتدي الأسرى و إلتزاماتهم الإجتماعية في مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإجتماعي لدول المغرب العربي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007م.
6. رجائي سالمي عبد الهادي، العلاقات الجزائرية الإسكندنافية في الفترة العثمانية 1141-1206هـ/1729-1792م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر2، 2014-2015م.
7. عثماني سامية و ذهبية أسماء، التمثيل الدبلوماسي للدولة العثمانية خلال القرن11هـ/17م الإيالات المغاربية أنموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدية، 2015-2016م.
8. قرباش بلقاسم، الأسرى الأوربيون في الجزائر خلال عهد الدايات (1671-1830م)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة مصطفى إسطنبولي، معسكر، 2015-2016م.

9. مداح رندة و زميت شهرزاد، الأسرى في الجزائر خلال العهد العثماني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2009-2010م.

المجلات:

1. تابليت علي، معاهدة السلام و الصداقة بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1795م، معهد الترجمة، الجزائر، د.ت.
2. جيلالي شقرون: إتفاقية السلام و الصداقة الجزائرية الأمريكية الأولى، 5 سبتمبر 1795م، المجلة المغاربية، ع2، جامعة الجيلالي إلياس، سيدي بلعباس، د.ت.
3. حنيفي هلايلي، القرصنة و شروط إفتداء الأسرى الإسبان في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة الآداب و العلوم الإنسانية، ع1، جامعة سيدي بلعباس، 2003م.
4. دباب بومدين، المهام السرية لمفتدي الأسرى المسيحيين بالجزائر خلال العهد العثماني، مجلة الآفاق الفكرية، مج4، ع8، مارس 2018م.
5. دحماني توفيق، غيالة الجزائر العثمانية، بين موارد البحر و الضرائب، مجلة الآداب، ملحق ع122، جامعة الجزائر2، 2017م.
6. درعي فاطمة، أعضاء البعثات الدبلوماسي الأوربية خلال العهد العثماني و حصاناتهم، مجلة الناصرية للدراسات الإجتماعية و التاريخية، مج9، ع1، جامعة معسكر، 2018م.
7. درعي فاطمة، العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال الثورة الفرنسية 1789-1818م، مجلة الحوار المتوسطي، ع3-4، جامعة معسكر، د.ت.
8. سلوان رشيد رمضان، إشكالية العلاقات البريطانية الجزائرية 1580-1810م، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مج22، ع1، 2016م.
9. صحراوي عبد القادر و عائشة جميل، التمثيل الدبلوماسي في الجزائر خلال العهد العثماني في ضوء الفرمانات العثمانية، مجلة الحوار المتوسطي، ع15-16، جامعة سيدي بلعباس، 2017م.

10. فكاير عبد القادر، علاقات الجزائر مع هولندا خلال الفترة العثمانية، مجلة المواقف للبحوث و الدراسات في المجتمع و التاريخ، ع1، جامعة معسكر، 2007م.
11. قرباش بلقاسم، بانياوات الأسرى المسيحيين في الجزائر خلال العهد العثماني 1519-1830م، مجلة الدراسات التاريخية، ع1، جامعة معسكر، ديسمبر 2013م.

فهرس الأعلام

-أ-

أ.م بارتول (قنصل): ص7.

الأدب دان: ص 10.

-ب-

بكري: ص 18، 20.

بوشناق: ص 18، 20.

بابا حسن: ص61.

-ت-

تورفيل: ص55 ، 57، 58.

-ج-

جون لامب: ص 50، 57، 58.

جوزيف دونالدسون: ص 59، 60، 61،

جوزيف تيتون: ص21.

جورج واشنطن: ص59، 61.

جون بون سانت أندري: ص49.

-د-

الداي حسين: ص12.

الداي مصطفى شعبان: ص 17، 18، 19.

الداي إبراهيم: 30

-س-

سانسون نابلون: ص 47، 52، 55، 54.

-ش-

شالر: ص 8، 26، 27، 47.

الشريف الزهار: ص 24، 38.

-ك-

كارسي: ص16، 49.

-ف-

فونت ردي بارادي: ص 16.

فاليز: ص 16، 23، 44.

-م-

موريس سورون: ص 7، 8، 10.

-هـ-

هولان: ص49.

-و-

وارد (قنصل): ص23.

فهرس الأماكن

-أ-

إسبانيا: ص 11، 12، 31، 40، 41، 44، 45.

-ب-

بريطانيا: ص 19، 21، 22، 25، 31، 47، 53.

البحر المتوسط: ص 22، 43، 46، 62، 64.

البرتغال: ص 41.

-ج-

الجزائر: ص 7، 8، 10، 12، 15-22، 26، 29، 31، 34، 35، 37، 38، 39، 40، 41، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 52، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 64.

-ف-

فرنسا: ص 7، 17، 19، 20، 21، 26، 47، 52، 54، 55،57.

-م-

مرسيليا: ص 12،16.

-س-

السويد: ص45.

-هـ-

هولندا: ص 31.

-و-

الولايات المتحدة الأمريكية: ص 8، 10، 25، 32، 39، 59، 61، 62ن 63، 64.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
الشكر و العرفان	
قائمة المختصرات	
مقدمة	**4-1**
فصل تمهيدي	
1-تعريف الدبلوماسية.	**7-6**
2-تعريف التمثيل الدبلوماسي.	**7**
3-عناصر البعثات الدبلوماسية الأوربية في الجزائر خلال العهد العثماني	**11-7**
4-مزايا و حقوق البعثات الدبلوماسية الأوربية في الجزائر خلال العهد العثماني.	**13-11**
الفصل الأول: تعيين و إستقبال القناصل الأوربيون في الجزائر	
المبحث الأول: تعيين القناصل (الفرنسيين و الإنجليز أنموذجا)	**23-15**
المبحث الثاني: الإستقبال و التحيات.	**26-23**
المبحث الثالث: الهدايا القنصلية.	**32-26**
الفصل الثاني: مهام القناصل الأوربيون في الجزائر	
المبحث الأول:إفتداء الأسرى	**42-34**
المبحث الثاني: حماية المصالح التجارية.	**46-42**
المبحث الثالث: الجوسسة.	**50-46**
الفصل الثالث:نماذج من البعثات الدبلوماسية الغربية في الجزائر	
المبحث الأول: البعثات الفرنسية.	**57-52**
المبحث الثاني: البعثات الأمريكية.	**64-57**
خاتمة	**67-66**
الملاحق	**71-69**
قائمة المصادر و المراجع	**79-73**
فهرس الموضوعات	